مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

معايير الاستدامة الطوعية في التجارة الدولية

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

معايير الاستدامة الطوعية في التجارة الدولية

الأمم المتحدة
جنيف، 2022

© 2023، الأمم المتحدة

تقدَّم الطلبات المتعلقة باستنساخ الاقتباسات أو النسخ التصويري إلى مركز تراخيص حقوق النشر على الموقع الشبكي: copyright.com.

وينبغي توجيه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى العنوان التالي:

United Nations Publications
405 East 42nd Street,
New York, New York 10017
United States of America

البريد الإلكتروني: publications@un.org

الموقع الشبكي: https://shop.un.org

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته على أي خريطة فيه ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

والنتائج والتفسيرات والاستنتاجات المعرَب عنها في هذه الوثيقة تعبِّر عن رأي مؤلفها وليس بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة أو موظفيها أو دولها الأعضاء.

ولا يعني ذِكر أيّ شركة أو عملية مرخَّصة إقراراً من جانب الأمم المتحدة.

حُرِّر هذا المنشور خارج الأونكتاد.

منشور من منشورات الأمم المتحدة، صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/DITC/TAB/2022/8

eISBN: 978-92-1-002278-1

شكر وتقدير

أعدَّ هذا التقريرَ الدكتور أكسيل ماركس، نائب مدير مركز دراسات الحوكمة العالمية في لوفين، جامعة لوفين، والسيدة شارلين ديبورتر، من مركز دراسات الحوكمة العالمية في لوفين أيضاً، بالتعاون مع سانتياغو فرناندث دي كوردوبا ونعمة الله إ. أ. الأمين، الأونكتاد. ويستند التقرير إلى الدورة الإلكترونية لجامعة لوفين على منصة edX حول موضوع «التجارة المستدامة».

ويود المؤلفون أن يتقدموا بالشكر إلى رالف بيترز وأليساندرو نيسيتا (الأونكتاد) على ما قدَّماه من تعليقات واقتراحات قيِّمة. وتولَّت توضيب مادة التقرير جينيفر تاكاردون ميركادو (الأونكتاد).

جدول المحتويات

شكر وتقدير iv
مقدمة: التجارة والتنمية المستدامة 2

الفصل الأول - معايير الاستدامة الطوعية 6

ألف- مقدمة 6
باء- ظهور معايير الاستدامة الطوعية وتطورها 6
جيم- العوامل التي تقف وراء تزايد معايير الاستدامة الطوعية 7
1- وعي المستهلك (الطلب) 8
2- العوامل التي تدفع الشركات إلى اعتماد معايير الاستدامة الطوعية (العرض) 9
3- ردة الفعل إزاء إخفاقات الجهود التنظيمية المتعددة الأطراف 10
4- ردة الفعل إزاء ظهور معايير استدامة طوعية أخرى 10
5- انخراط الحكومات في معايير الاستدامة الطوعية 11
دال- الركود في نمو معايير الاستدامة الطوعية 11

الفصل الثاني - كيف تعمل معايير الاستدامة الطوعية؟ 14

ألف- وضع معايير الاستدامة 14
باء- ضمان الامتثال للمعايير 16
1- تقييم الامتثال: التحقق تنازليّاً 17
2- تعزيز الامتثال تصاعديّاً: أنظمة الشكاوى 19
جيم- تتبُّع سلسلة الإمداد 20
دال- تنوع التصميم المؤسسي لمعايير الاستدامة الطوعية 21

الفصل الثالث– فعالية معايير الاستدامة الطوعية 24

ألف– مسارات لإحداث آثار من خلال اعتماد معايير الاستدامة الطوعية 24
1- آثار معايير الاستدامة الطوعية على الاستدامة: الأدلة التجريبية 25
2- الآثار الاجتماعية والاقتصادية 26
3- الآثار البيئية 27
باء- الأخذ بمعايير الاستدامة الطوعية 28
1- العوائق التي تعترض اعتماد معايير الاستدامة الطوعية 31

الفصل الرابع- معايير الاستدامة الطوعية والسياسة العامة 36

ألف- أنظمة النفاذ إلى الأسواق 36
باء- السياسة التجارية: اتفاقات التجارة الحرة ونظام الأفضليات المعمَّم 37
جيم- الشراء العام المستدام 38
دال- لوائح العناية الواجبة 38
هاء- سياسات تشجيع الصادرات 39
الاستنتاجات 40
المراجع 41

قائمة الجداول

1- عدد الآثار الإيجابية والمحايدة والسلبية حسب الفئة 26

قائمة الأشكال

1- قنوات الآثار المحتملة لمعايير الاستدامة الطوعية على التجارة 3
2- تطور عدد معايير الاستدامة الطوعية، 1942-2022 7
3- العوامل التي أسهمت في انتشار معايير الاستدامة الطوعية بين تسعينيات القرن العشرين والعقد الثاني من هذا القرن 8
4- توزيع معايير الاستدامة الطوعية عبر القطاعات 12
5- عملية وضع معايير الاستدامة الطوعية 14
6- الصلات القائمة بين متطلبات معايير الاستدامة الطوعية وأهداف التنمية المستدامة 15
7- تقييمات الامتثال تنازليّاً وتصاعديّاً 17
8- أنظمة التتبع 21
9- مسارات لإحداث آثار لمعايير الاستدامة الطوعية 24
10- ترتيب البلدان حسب عدد معايير الاستدامة الطوعية المعتمدة (نسبة معايير الاستدامة الطوعية في بلد ما من إجمالي عدد معايير الاستدامة الطوعية) 29
11- حصة إنتاج السلع الأساسية المعتمدة من إجمالي إنتاج السلع، 2008 و2020 31
12- العوائق التي تعترض اعتماد معايير الاستدامة الطوعية 31
13- دمج معايير الاستدامة الطوعية في مختلف السياسات العامة 36

مقدمة

التجارة والتنمية المستدامة

مقدمة: التجارة والتنمية المستدامة

شهدت التجارة الدولية توسعاً كبيراً على مدى العقود القليلة الماضية، مدفوعةً بتعاظم سلاسل الإمداد أو سلاسل القيمة العالمية. فقد نمت المبادلات التجارية، على الخصوص، نموّاً سريعاً بعد عام 1990، محقِّقة مستوى قياسياً وصل إلى 28,5 تريليون دولار في عام 2021 (الأونكتاد، 2022). وفضلاً عن ذلك، أسهمت التجارة حقّاً في انتشار الأنشطة الاقتصادية عبرالأوطان (Hoekman, 2014). والأهم من ذلك أنَّ طبيعة التجارة الدولية تغيرت أيضاً مع ظهور سلاسل القيمة العالمية، حيث تُتبادل قطع الغيار والمكونات عبر البلدان قبل دمجها في المنتجات النهائية (Hoekman, 2014). وقد بات نحو 70 في المائة من التجارة الدولية يمر في الواقع عبر سلاسل القيمة العالمية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020)، وهو ما من شأنه أن يعزِّز قدرة البلدان على استغلال مزاياها النسبية (الأونكتاد، 2021أ).

وما فتئت التجارة الدولية تعود بفوائد جمة على العديد من البلدان وشعوبها من خلال حفز النمو الاقتصادي وزيادة الدخل، والحد من الفقر، وتعزيز الابتكار، وإيجاد فرص العمل، وتوسيع خيارات الاستهلاك وتشجيع العلاقات السلمية (Irwin, 2020). وتسلِّم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) وأهداف التنمية المستدامة المصاحبة لها وخطة عمل أديس أبابا بأنَّ من شأن التجارة أن تكون، بوجه عام، محرِّكاً للنمو الاقتصادي الشامل وللحد من الفقر، وبأنها تسهم في تعزيز التنمية المستدامة (الأونكتاد، 2021ب؛ منظمة التجارة العالمية، 2018؛ منظمة التجارة العالمية، 2022). وبالإضافة إلى ذلك، يذهب البعض إلى أنَّ تنامي وتيرة التجارة قد يفضي إلى تنافس على السبق إلى تحقيق حماية اجتماعية وبيئية أفضل (Vogel, 2005). وكما أبرز برادفورد (2020)، يمكن للشركات متعددة الجنسيات وسلاسل القيمة العالمية أن تنشر معايير اجتماعية وبيئية أكثر صرامة في جميع أنحاء العالم.

غير أنَّ التجارة الدولية أفرزت أيضاً شواغل بيئية واجتماعية واقتصادية كبيرة. فقد أسهمت في الإضرار بالبيئة، بما في ذلك إزالة الغابات وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي (Deere Birkbeck, 2021)، كما تعزى إليها زيادة التلوث من خلال إنشاء «ملاذات للجهات الملوِّثة». وتتصل الشواغل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بزيادة التجارة، على الخصوص، بانتهاكات حقوق العمال، ولا سيما السعي إلى خفض تكاليف العمل، بما يشمل عمالة الأطفال، وعدم دفع أجور كافية، والرق والعمل القسري، والعمل لساعات طويلة، وظروف العمل غير الصحية وغير الآمنة. وبينما انتشلت التجارة الدولية الكثير من الناس من براثن الفقر، فقد أسهمت أيضاً في تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان (الأونكتاد، 2019).

ومن ثم توفِّر التجارة العالمية إمكانات هائلة للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، ولكن يجب أن تدار على نحو يخفِّف من بعض آثارها السلبية على الاستدامة. وبناء على ذلك، أُطلق العديد من المبادرات الرامية إلى تنظيم التجارة العالمية على نحو يجعلها أكثر استدامة. ومن المبادرات المهمة في هذا الصدد وضع وتنفيذ معايير استدامة طوعية تتعلق بالمنتجات وعمليات الإنتاج. ويعرِّف منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة (منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، 2013: 3) معايير الاستدامة الطوعية بأنها «معايير تحدِّد المتطلبات التي قد يكون مطلوباً من المنتجين أو التجار أو المصنعين أو تجار التجزئة أو مقدمي الخدمات الوفاء بها، فيما يتعلق بمجموعة واسعة من مقاييس الاستدامة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان الأساسية، وصحة العمال وسلامتهم، والتأثيرات البيئية للإنتاج، والعلاقات المجتمعية، وتخطيط استخدام الأراضي ومتطلبات أخرى».

وبعبارة أخرى، فإنَّ معايير الاستدامة الطوعية تنص على مجموعة من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية و/أو البيئية التي يمكن للجهات الفاعلة الاقتصادية الامتثال لها طواعية حتى تكون ممارساتها في مجال الإنتاج والمعالجة أكثر استدامة. وعند التحقق من الامتثال لقواعدها، تُصدر معايير الاستدامة الطوعية شهادات أو علامات دليلاً على هذا الامتثال. وهي تكافئ الجهات الفاعلة الاقتصادية على إنتاج المزيد من السلع أو الخدمات على نحو مستدام، نظريّاً عن طريق تيسير النفاذ إلى الأسواق وتوليد زيادات في أسعار تلك السلع أو الخدمات (Auld et al., 2008a; Estrella et al., 2022).

وقد سعى باحثون إلى تحليل آثار معايير الاستدامة الطوعية على التجارة (Grassnick and Brümmer, 2021; Guan and Ip Ping Sheong, 2019). وهذا الجانب يكتسي أهمية خاصة لصادرات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث يُنظر إلى التجارة على أنها محرك هام للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر في تلك البلدان. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ شهادة معايير الاستدامة الطوعية تُمنح في الغالب للسلع الأساسية الزراعية المدارية مثل البن والكاكاو وزيت النخيل، التي تُنتج أساساً في البلدان

النامية. ويمكن أن تفرز معايير الاستدامة الطوعية أثراً على التجارة من وجوه عدة، كما هو موجز في الشكل 1. إذ يمكن أن يكون لها إما أثر معزِّز للتجارة باعتبارها عوامل محفزة لها، أو أثر يحدُّ من التجارة باعتبارها عوائق أمامها.

وتذهب بعض الأدبيات إلى أنَّ معايير الاستدامة الطوعية تعزِّز التجارة من خلال عدة آليات، مثل ضمان النفاذ إلى الأسواق والزيادات في الأسعار، والحد من أوجه عدم تناسق المعلومات وتكاليف المعاملات، فضلاً عن زيادة الإنتاجية نتيجةً لتحسين الممارسات الزراعية، والتدريب، واستخدام المدخلات، ونقل التكنولوجيا. ويرى تيار ثان من الأدبيات أنَّ معايير الاستدامة الطوعية تعوق التجارة، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل. فالتكاليف المتصلة باستصدار الشهادات والامتثال والرصد تجعل من الصعب على بعض المنتجين، ولا سيما صغار المزارعين، الحصول على الشهادات. وإلى جانب التكاليف، قد يفتقر المنتجون – خاصة في البلدان النامية – إلى الموارد التقنية اللازمة للامتثال لمتطلبات معايير الاستدامة الطوعية. وفضلاً عن ذلك، تشير الأدبيات إلى أنَّ الزيادات في الأسعار ليست مضمونة، وعندما تتحقق، فإنَّ المنتجين لا يستفيدون منها بالضرورة، بل غالباً ما تستحوذ عليها جهات فاعلة نافذة على امتداد سلاسل القيمة العالمية. ومن ثم لا يحصل المنتجون على مقابل لما يتحملونه من تكاليف استصدار الشهادة – وهو ما يشير إليه بونتي (2019) بعبارة «ضائقة المورِّد بسبب متطلبات الاستدامة». ويمكن لهذه الحواجز أمام اعتماد معايير الاستدامة الطوعية أن تستبعد المنتجين، ولا سيما من البلدان النامية، من سلاسل القيمة التي تصبح فيها الشهادات إلزامية بحكم الواقع على نحو متزايد.

الشكل 1

قنوات الآثار المحتملة لمعايير الاستدامة الطوعية على التجارة

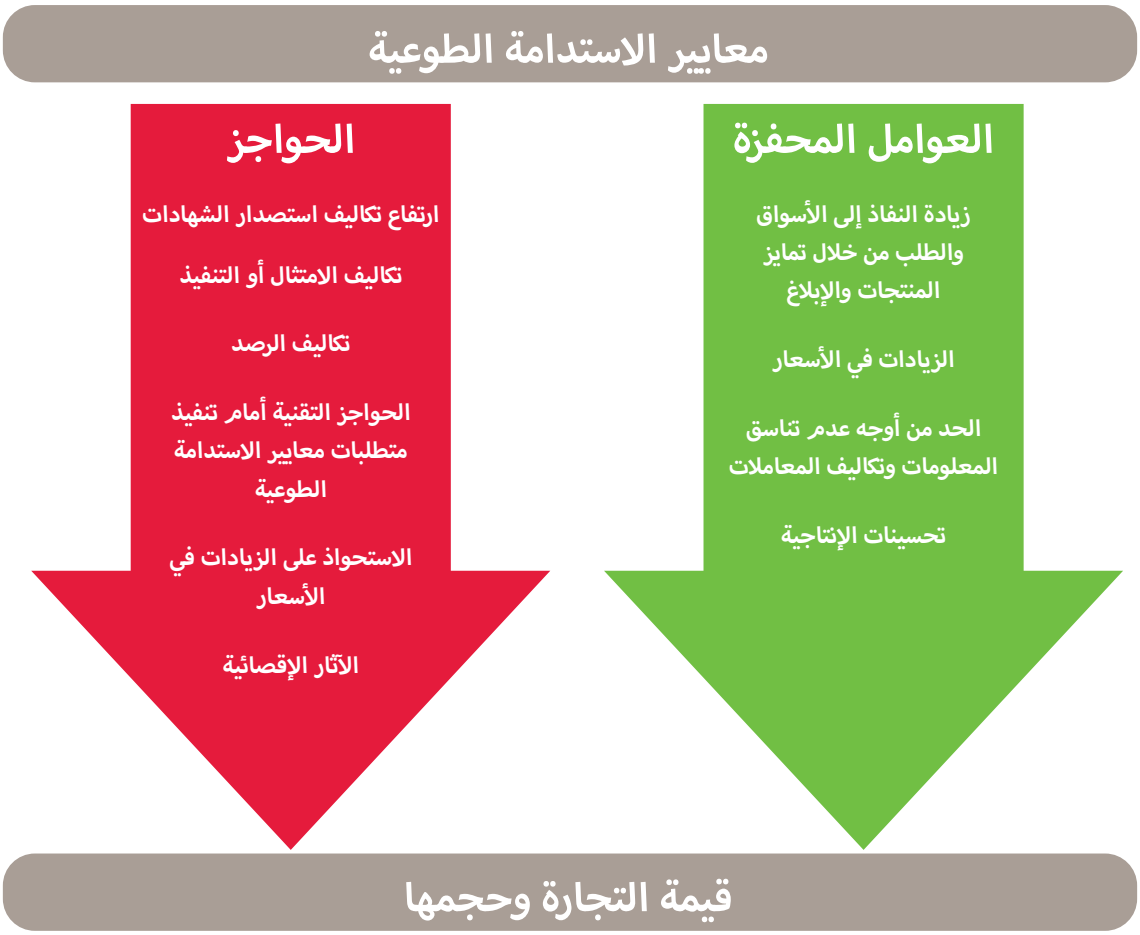

المصدر: المؤلفون

ولم يجرَ سوى القليل من البحوث التجريبية بشأن الأثر الفعلي لمعايير الاستدامة الطوعية على التجارة. إذ لم يقف استعراض الأدبيات للأدلة التجريبية المتعلقة بآثارها التجارية الذي أجرته الأمين وفرناندیز دي كوردوبا (2020) إلا على تسع دراسات فقط في هذا المجال. وفي حين تشير الأدبيات إلى أنَّ معايير الاستدامة الطوعية تسهم في تعزيز التجارة، فإنَّ من المهم وضع بعض الفروق الدقيقة ذات الصلة في الحسبان. فالدراسات التي خضعت للاستعراض تخلص، على الخصوص، إلى نتائج متضاربة، وهي خاصة بكل حالة على حدة إلى حد بعيد، وتركِّز على عدد قليل فقط من معايير الاستدامة الطوعية والمنتجات. فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة أجراها غراسنيك وبرومر (2021) إلى أنَّ شهادة برنامج UTZ تعزِّز صادرات حبوب الكاكاو وعجينتها، ولكنها تُضعف أداء تصدير مزيد من منتجات الكاكاو المصنَّعة. كما خلص غوان وآخرون (2019) إلى أنَّ الأثر التجاري لشهادة التصديق التي يُصدرها مجلس رعاية الغابات، وهي معيار من معايير الإدارة المستدامة للغابات، يتوقف على نوع المنتجات الخشبية المصدَّرة. لذلك يلزم إجراء مزيد من البحوث بشأن آثار معايير الاستدامة الطوعية على التجارة.

ويقدِّم هذا التقرير لمحة عن معايير الاستدامة الطوعية من حيث هي أدوات لجعل التجارة الدولية أكثر استدامة. ويعرض الفصل الأول وصفاً لمعايير الاستدامة الطوعية، وكيف ظهرت وتطورت. ويبيِّن هذا الفصل أنَّ معايير الاستدامة الطوعية نمت نموّاً كبيراً باعتبارها أداة للحوكمة عبر الوطنية من حيث عدد هذه المعايير، وعدد القطاعات والسلع الأساسية التي تطبَّق فيها، وحصة الإنتاج المعتمَد لبعض السلع الأساسية الرئيسية في إجمالي الإنتاج العالمي لتلك السلع الأساسية. أما الفصل الثاني فيتوسع في كيفية عمل معايير الاستدامة الطوعية لتحقيق أهداف الاستدامة. فهو يبيِّن بالتفصيل كيفية عمل معايير الاستدامة الطوعية وشتى الجهات الفاعلة المشاركة في عملية إصدار الشهادات. ويسلِّط الفصل الضوء أيضاً على التنوع الكبير في معايير الاستدامة الطوعية. ويقيِّم الفصل الثالث الأدبيات والأدلة الحالية بشأن فعالية معايير الاستدامة الطوعية. وتُتناول الفعالية من خلال بعدين مختلفين، يركِّز أحدهما على استخدام معايير الاستدامة الطوعية أو اعتمادها. أما البعد الثاني فيركِّز على الآثار العملية لمعايير الاستدامة الطوعية على مؤشرات الاستدامة المختلفة، مع تسليط الضوء بوجه خاص على آثارها الاجتماعية والبيئية. ويصف الفصل الرابع استخدام أدوات أخرى من السياسة العامة المتصلة بالتجارة معاييرَ الاستدامة الطوعية. وهو يفصِّل كيفية دمج معايير الاستدامة الطوعية في السياسة العامة باعتبارها أدوات تكميلية لتحقيق أهداف السياسة العامة.

الفصل الأول

معايير الاستدامة الطوعية

الفصل الأول - معايير الاستدامة الطوعية

ألف- مقدمة

أضحت معايير الاستدامة الطوعية أدوات مهمة لإدارة سلاسل القيمة العالمية ومعالجة الشواغل ذات الصلة المتعلقة بالاستدامة (Marx and Depoorter, 2022). ويُنظر إليها على نحو متزايد على أنها أدوات رئيسية للحوكمة عبر الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، من حيث إنها تهدف إلى ضمان امتثال المنتجات وعمليات الإنتاج لمجموعة من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية و/أو البيئية في سبيل جعل الإنتاج العالمي أكثر استدامة. وهي مستخدمة استخداماً مكثَّفاً في طائفة واسعة من القطاعات، تشمل الزراعة والحراجة والمعادن والإلكترونيات. غير أنها تُستخدم على نطاق واسع في قطاعات السلع الأساسية الزراعية المدارية، بما في ذلك الموز والكاكاو والبن والقطن وزيت النخيل وفول الصويا وقصب السكر والشاي، وهي سلع تُنتَج في الغالب في البلدان النامية وتُصدَّر منها.

وقد حظيت معايير الاستدامة الطوعية باعتراف واسع النطاق. ذلك أنَّ مجلس رعاية الغابات، على سبيل المثال، هو منظمة عالمية غير هادفة للربح من أصحاب مصلحة متعددين تضع معايير لجعل إدارة الغابات عملية مسؤولة بيئيّاً ومفيدة اجتماعيّاً وقابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية على المدى البعيد. ومجلس التوجيه البحري هو بدوره منظمة من أصحاب مصلحة متعددين تضم ممثلين عن صناعة الأغذية البحرية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة والأوساط الأكاديمية، تضع معايير لممارسات مصايد الأسماك من أجل حماية المحيطات وحماية إمدادات الأغذية البحرية. ومؤسسة Fair Wear منظمة مستقلة تعمل مع صناعة الألبسة والعمال والمؤثِّرين في قطاع الصناعة من أجل تحسين ظروف العمل في هذا القطاع. وتهدف مبادرة تحسين معايير القطن إلى جعل هذه المادة سلعة رئيسية مستدامة من خلال الحد من الآثار البيئية لإنتاج القطن، وتحسين سبل العيش والتنمية الاقتصادية في مناطق إنتاج القطن. ويشجِّع التحالف من أجل الغابات المطيرة، الذي أنشئ في عام 1987 بصفته منظمة غير حكومية، الممارسات التجارية المسؤولة، ويقدِّم شهادات خاصة بالحراجة والزراعة المستدامة، ولا سيما في قطاعات البن والكاكاو والشاي والبندق والموز، وأيضاً في مجال السياحة المستدامة. والاتحاد الدولي للمنظمات المانحة لعلامة التجارة العادلة منظمة غير ربحية من أصحاب مصلحة متعددين ناشطة في مختلف القطاعات الزراعية، تضع معايير للعمل والتنظيم التعاوني لتحسين دخل المزارعين والعمال.

ومع أنَّ معايير الاستدامة الطوعية ليست ظاهرة جديدة، فقد تزايد عددها على مدى العقود القليلة الماضية. فاستناداً إلى قاعدة البيانات التي جرى الاطلاع عليها، يتراوح عدد هذه المعايير حالياً ما بين 300 (خريطة معايير مركز التجارة الدولية، 2022) وأكثر من 450 (Ecolabel Index, 2022). ويتتبع هذا الفصل ظهور معايير الاستدامة الطوعية وتطورها، ويعرض العوامل التي تحرِّكها.

باء- ظهور معايير الاستدامة الطوعية وتطورها

تعود نشأة معايير الاستدامة الطوعية إلى عام 1928 مع استحداث رمز ديمتر لإصدار شهادات للمزارع الحيوية (Marx and Wouters, 2015a). وعلى هذا النحو، تكون معايير الاستدامة الطوعية قديمة نسبيّاً. غير أنَّ ظهور معايير استدامة طوعية أخرى قد استغرق سنوات عديدة، بدايةً مع شركة Spiel Gut في عام 1954، التي سعت إلى تعزيز صناعة اللُّعب المستدامة. وفي سبعينيات القرن العشرين، ظهرت علامات زراعية بيولوجية إضافية، مثل Bioland في عام 1971، ووكالة California Certified Organic Farmers في عام 1973، والمعيار العضوي الذي وضعته رابطة Soil Association في عام 1973. وفي عام 1978، ظهر في ألمانيا أول معيار استدامة طوعي بإشراف من الحكومة، وهو معيار Blue Angel. وبعد ذلك، تسارَع عدد معايير الاستدامة الطوعية.

ويعرض الشكل 2 عدد معايير الاستدامة الطوعية من عام 1942 إلى عام 2022 استناداً إلى قاعدتي بيانات – خريطة معايير مركز التجارة الدولية، ومؤشر العلامات الإيكولوجية Ecolabel Index. ويستند الشكل 2 إلى تواريخ وضع مختلف مخططات

معايير الاستدامة الطوعية المبلغ عنها، ويقتصر على المعايير التي كانت لا تزال سارية في عام 2022. وهو يُظهر أنه بينما كانت ثلاثة إلى أربعة معايير استدامة طوعية جديدة فقط توضع سنوياً في أوائل ثمانينيات القرن المنصرم، فقد زاد عدد هذه المعايير زيادة متسارعة من منتصف تسعينيات القرن العشرين فصاعداً.

الشكل 2

تطور عدد معايير الاستدامة الطوعية، 1942-2022

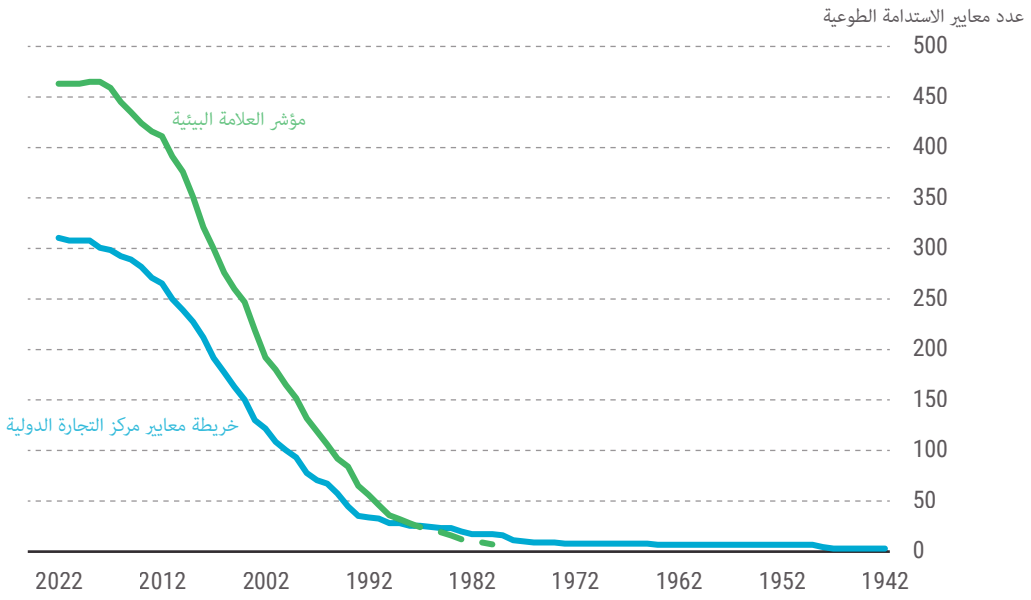

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى خريطة معايير مركز التجارة الدولية (2022) ومؤشر العلامة البيئية (2022).

وعلى الرغم من التباين في الأرقام بين خريطة معايير مركز التجارة الدولية ومؤشر العلامة البيئية، تبعاً لاختلاف المنهجيات ومعايير الاختيار، يمكن استخلاص اتجاهين مشتركين مثيرين للاهتمام. أولاً، مع أنَّ فكرة وضع معايير الاستدامة الطوعية قديمة نسبيّاً، فإنَّ تكاثر هذه المعايير أحدثُ زمنيّاً: فقد ظهرت فعليّاً في تسعينيات القرن الماضي، وزاد عددها باطراد حتى مطلع العقد الثاني من القرن الحالي. ثانياً، تباطأ نمو عدد معايير الاستدامة الطوعية النشطة في السنوات الأخيرة، ثم شهد استقراراً منذ عام 2017. ويتقصى القسم التالي العوامل التي كانت وراء انتشار معايير الاستدامة الطوعية في تسعينيات القرن العشرين، قبل أن يبحث الأسباب المحتملة وراء ركود تزايدها في السنوات الأخيرة.

جيم- العوامل التي تقف وراء تزايد معايير الاستدامة الطوعية

أسهمت عدة عوامل في انتشار معايير الاستدامة الطوعية بين تسعينيات القرن العشرين والعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وتتعلق هذه العوامل بطلب المستهلكين، ودوافع الشركات، وانخراط الحكومات، وفشل الجهود التنظيمية المتعددة الأطراف، والمنافسة من معايير استدامة طوعية أخرى (الشكل 3)، على النحو المبيَّن أدناه.

الشكل 3

العوامل التي أسهمت في انتشار معايير الاستدامة الطوعية بين تسعينيات القرن العشرين والعقد الثاني من هذا القرن

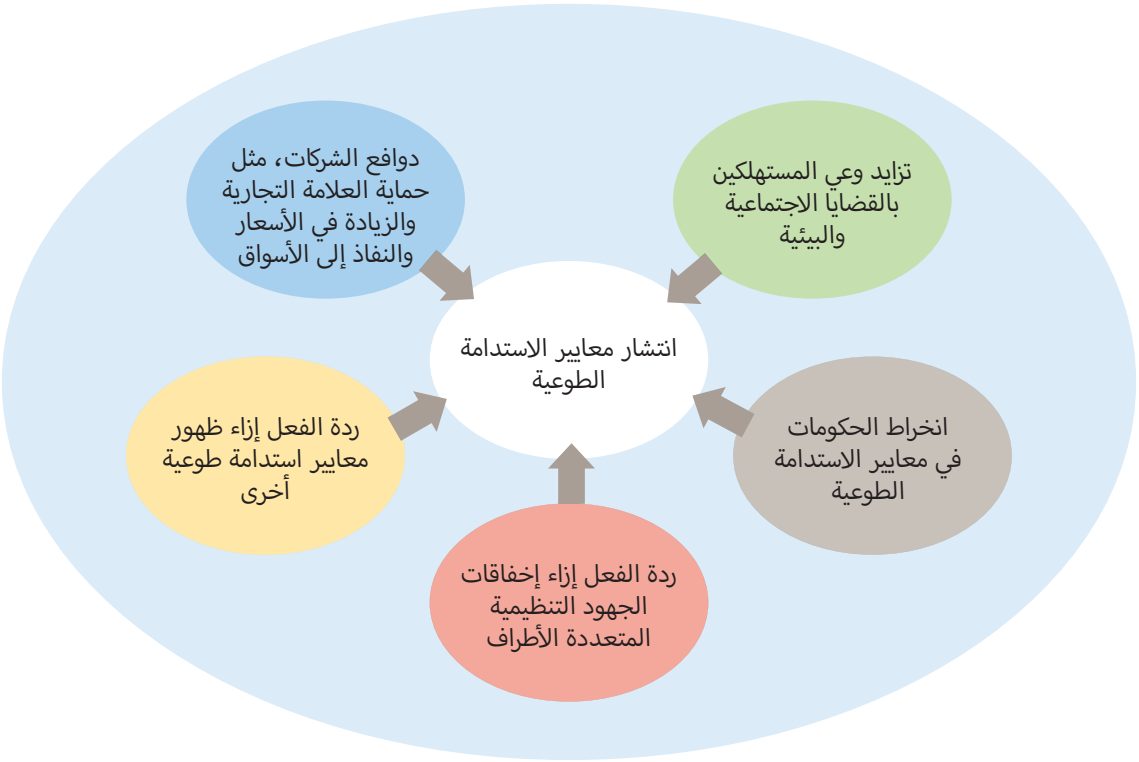

1- وعي المستهلك (الطلب)

من العوامل التي أسهمت في انتشار معايير الاستدامة الطوعية من تسعينيات القرن العشرين حتى العقد الثاني من القرن الحالي طلب المستهلكين. فقد أصبح المستهلكون، في العقود الأخيرة، أكثر وعياً بقضايا الاستدامة، وتبعاً لذلك غيَّروا سلوكهم في مجال الشراء فيما يتعلق بتصوراتهم لاستدامة المنتجات (O'Rourke, 2012). وفي هذا الصدد، تستجيب معايير الاستدامة الطوعية لشواغل المستهلكين من خلال توفير معلومات عن سمات استدامة المنتجات من خلال استخدام العلامات. وقد أسهم المستهلكون بسبل عديدة في ظهور معايير الاستدامة الطوعية. أولاً، إلى جانب الاعتبارات المتعلقة بالأسعار، تضطلع الاعتبارات الأخلاقية، سواء بوعي أو بغير وعي، بدور في سلوك المستهلكين في مجال الشراء. فعلى سبيل المثال، تدفع الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة بعض المستهلكين إلى اتباع نظام نباتي، بينما يختار آخرون الشراء محليّاً في مجتمعهم المحلي فقط، ويقرر البعض الآخر مقاطعة شركات الألبسة المرتبطة بالعمل القسري أو بعمالة الأطفال. ويبحث عدد من المستهلكين عن علامات معايير الاستدامة الطوعية على المنتجات. ومن ثم، فإنَّ الاعتبارات الأخلاقية تولِّد الطلب على المنتجات المستدامة التي تهدف معايير الاستدامة الطوعية إلى توفيرها.

وإلى جانب هذه الاعتبارات الأخلاقية، بات المنتجون وتجار التجزئة يدركون على نحو متزايد أنَّ للمستهلكين تأثيراً معيَّناً على كيفية إنتاج المنتجات وتوزيعها. فقد يقرر المستهلكون مقاطعة منتجات معيَّنة أو، على العكس من ذلك، شراء منتجات مستدامة – «شراء منتجات ومقاطعة أخرى» (buycott) (Bartley et al., 2015). وتؤثِّر خيارات الاستهلاك هذه على المنتجين والجهات الفاعلة الاقتصادية في سلاسل القيمة الذين قد يدفعهم ذلك إلى زيادة اعتماد معايير الاستدامة الطوعية بغية تجنب عمليات المقاطعة أو لزيادة مبيعاتهم.

وقد وُثِّقت النزعة الاستهلاكية المدفوعة باعتبارات أخلاقية على نطاق واسع في أمريكا الشمالية وأوروبا، ولو أنَّ هذا الأمر لا يعني أنَّ المستهلكين خارج هاتين المنطقتين لا يتَّبعون خيارات استهلاكية مدفوعة باعتبارات أخلاقية. ومع ذلك، فإنَّ واقع النزعة الاستهلاكية المدفوعة باعتبارات أخلاقية ووجود أسواق للسلع الاستهلاكية للمنتجات المستدامة لا يزالان موضع خلاف. على أنَّ الزيادات في حصص المنتجات المعتمدة في السوق في بعض القطاعات دليل على الطلب المتزايد على المنتجات المستدامة. وعلى الرغم من ندرة البيانات المنهجية عن مبيعات المنتجات المعتمدة، يمكن إيراد بعض الأمثلة. فعلى سبيل المثال، كان 45 في المائة من البن المبيع في السوق في هولندا حاصلاً على شهادة الاعتماد في عام 2010، مقابل 2,9 في المائة فقط في عام 2001 (Ingenbleek and Reinders, 2013: 467)؛ وزادت مبيعات التجزئة عالميّاً من المنتجات المعتمدة بنسبة 125 في المائة، من 4,36 بلايين يورو في عام 2010 إلى 9,8 بلايين يورو في عام 2018 (Fairtrade, 2019; ITC, 2019). وفي المقابل، لا يزال الحجم الفعلي لسوق المنتجات المستدامة غير واضح. وتؤكِّد بعض الدراسات إقبالاً على السلع المعتمدة من معايير الاستدامة الطوعية، كما تؤكِّد أنَّ المستهلكين (لا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية) سيُقْبلون على هذه السلع عن وعي، ولكن فقط في الحالات التي لا تكلِّف فيها أكثر (Hainmueller et al., 2015). وتُظهر دراسات أخرى أنَّ إقبال المستهلكين على المنتجات المستدامة يتوقف على عوامل متعددة، تشمل العمر والتعليم والميزانية والجنسية والمعارف المتعلقة بالاستدامة وعلامات الاستدامة، أو رسوخ العادة (Taufique et al., 2017; Thøgersen et al., 2017). ومن ثم، فإنَّ الطلب على المنتجات المستدامة – والمعتمدة – يتوقف أساساً على خصائص اجتماعية واقتصادية وديموغرافية محدَّدة.

وفضلاً عن ذلك، تشير الأبحاث إلى «فجوة بين المواقف والسلوك»، بمعنى أنَّ التعبير عن وعي الناس بقضايا الاستدامة ونيَّتهم شراء منتجات مستدامة لا يُترجمان بالضرورة إلى سلوك شراء أكثر استدامة (Grabs et al., 2020; Hainmueller et al., 2015). وإلى جانب ذلك، تشير الدراسات إلى أنَّ انتشار علامات الاستدامة، مثل معايير الاستدامة الطوعية، في أسواق السلع الاستهلاكية قد سبَّب ارتباكاً في صفوف المستهلكين بشأن مهام شتى معايير الاستدامة الطوعية، والاختلافات القائمة فيما بينها، وفعاليتها، وهو ما قوَّض ثقة المستهلكين في هذه العلامات (Marx and Wouters, 2015a; Schleifer et al., 2019). وغالباً ما يجد المستهلكون صعوبة في تحديد «الشيء الصحيح الذي يتعين فعله»، على الرغم من أنَّ المجتمع المدني يضطلع على نحو متزايد بدور توجيهي من خلال توفير المعلومات أو وضع تصنيفات أخلاقية. وأخيراً، تُظهر الأبحاث فائضاً في المعروض من المنتجات المعتمدة في بعض الأسواق، إذ لا يواكب طلب المستهلكين العرض، وتبعاً لذلك تباع بعض المنتجات المعتمدة على أنها غير معتمدة، كما هو الحال في قطاع البنّ، على سبيل المثال (Tayleur et al., 2017; Garrett and Pfaff, 2019)، وهو ما يدل أيضاً على محدودية طلب المستهلكين على البنّ المعتمد.

2- العوامل التي تدفع الشركات إلى اعتماد معايير الاستدامة الطوعية (العرض)

يتمثل ثاني العوامل التي تقف وراء ظهور معايير الاستدامة الطوعية في مختلف دوافع الشركات لاعتماد شهادة التصديق. وفي هذا الصدد، يسلَّط الضوء على خمسة دوافع رئيسية.

أولاً، سعت بعض الشركات إلى اعتماد معايير الاستدامة الطوعية من أجل حماية علاماتها التجارية والتخفيف من مخاطر المس بالسمعة (Auld et al., 2008a; Gereffi et al., 2001; Marx, 2008). وقد أصبحت حماية العلامة التجارية، في الواقع، من الشواغل الكبيرة للعديد من الشركات الرائدة. ففي كثير من الأحيان، تستهدف المنظمات غير الحكومية الشركات مباشرة بالحملات الإعلامية وحملات المقاطعة، وهو ما يدفع تلك الشركات إلى مراعاة شواغل المجتمع المدني والتواصل مع المنظمات غير الحكومية لاعتماد معايير الاستدامة الطوعية. فعلى سبيل المثال، لاحظ بارتلي (2003) أنَّ بعض المؤسسات التجارية استُهدفت بصورة مباشرة لعدم التزامها بمعايير العمل في جميع مراحل سلسلة القيمة الخاصة بها. وكان رد فعل تلك الشركات، بدايةً، إعلانَها عن اعتماد مدونات قواعد سلوك لمعالجة قضايا العمل في جميع مراحل سلسلة الإمداد. غير أنه بدلاً من إسكات الاحتجاجات، أفرزت هذه الإجراءات المزيد من عمليات التحري ومن الادعاءات بعدم التزام تلك الشركات بمدونات قواعد السلوك الخاصة بها. فقد أشار غريفي وآخرون (2001) في مطلع الألفية إلى أنَّ الاحتجاجات والإجراءات المباشرة ضد تجار التجزئة لمنتجات العلامات التجارية لم يمرَّ عليها حينئذ سوى 10 سنوات، ولكن، كما قال أحد نشطاء منظمة غرين بيس، «كان الأمر أشبه باكتشاف دعاة حماية البيئة البارود الأسود». ونتيجة لذلك، أصبحت الاحتجاجات وسيلة قوية لإجبار تجار التجزئة والشركات على أخذ القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا السلامة في الحسبان واستحداث أدوات جديدة مثل معايير الاستدامة الطوعية.

وثمة عامل آخر يدفع الشركات إلى الانخراط في معايير الاستدامة الطوعية، وهو الزيادة في الأسعار التي يمكن أن تعود بها على المنتجين أو الشركات، إذ يمكن بيع المنتجات المعتمدة بأسعار أعلى (Auld et al., 2008b; Marx and Cuypers, 2010). غير أنَّ البحوث كشفت أيضاً أنَّ الزيادات في الأسعار غير مضمونة (Garrett and Pfaff, 2019). وعلاوة على ذلك، لا يجني المنتجون والمورِّدون دائماً فوائد استصدار الشهادات، إذ غالباً ما تستحوذ الجهات الفاعلة النافذة في سلسلة القيمة على الزيادات (Grabs, 2020) – وهو ما يشير إليه بونتي (2019) بعبارة «ضائقة المورِّد بسبب متطلبات الاستدامة».

ثالثاً، ينخرط المنتجون أو الشركات في معايير الاستدامة الطوعية من أجل الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية والأسواق ذات القيمة الأعلى أو زيادة فرص الوصول إليها. ويمكن أن تسهم معايير الاستدامة الطوعية في زيادة النفاذ إلى الأسواق عبر سبيلين. أولاً، يمكنها، بصفتها آلية من آليات المفاضلة، تحسين نفاذ المنتجات المعتمدة إلى الأسواق الحساسة بيئيّاً واجتماعيّاً. ثانياً، عندما يكون النفاذ إلى الأسواق مشروطاً بالامتثال لمعايير استدامة محدَّدة، يمكن أن تقوم معايير الاستدامة الطوعية دليلاً على الامتثال لهذه المتطلبات. وقد يكتسي هذه الأمر الأخير (توفير دليل على الامتثال)، في الواقع، أهمية متزايدة مع ظهور تدابير تنظيمية جديدة في مجال بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان (Bright et al., 2020; UNFSS, 2022).

رابعاً، يمكن أن يكون اعتماد المنتجين أو الشركات على طول سلاسل القيمة العالمية لمعايير الاستدامة الطوعية مدفوعاً بالالتزام بالاستدامة وبالقيم الأخلاقية (Faggi et al., 2014; Takahashi, 2001). وتتعهد الشركات بهذه الالتزامات استجابة لمطالب المساهمين/أصحاب المصلحة لكي تكون قادرة على جذب عمال أفضل، أو تحسين سمعتها أو حمايتها (Galati et al., 2017).

وآخر العوامل التي تدفع الشركات والمنتجين إلى الانخراط في معايير الاستدامة الطوعية هو أنَّ هذا الأمر يهيّئ أسباب الابتكار. إذ يمكن أن تسهم معايير الاستدامة الطوعية في تيسير نقل المعرفة والتعلم فيما يتعلق بممارسات أكثر استدامة، مما يفضي في بعض الأحيان إلى تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة (Auld et al., 2015; Rickenbach and Overdevest, 2006). فعلى سبيل المثال، درس غالاتي وآخرون (2017) دوافع الشركات في قطاع الحراجة في إيطاليا لاعتماد شهادة مجلس رعاية الغابات. ففي حين أنَّ دوافع وضع العلامات على المنتجات وتمييزها والجوانب الأخلاقية وفوائد السوق واكتساب قدرة أكبر على الامتثال للَّوائح كلها عوامل تضطلع بدور أكبر في قرار الشركات الحصول على شهادة الاعتماد، فقد خلص المؤلفون مع ذلك إلى أنَّ الشركات تنخرط أيضاً في استصدار شهادات الاعتماد لأغراض التعلم من أجل تحسين نوعية منتجاتها وتعزيز الكفاءة في إجراءاتها.

3- ردة الفعل إزاء إخفاقات الجهود التنظيمية المتعددة الأطراف

بالإضافة إلى إسهام عاملي الطلب (وعي المستهلك) والعرض (دوافع الشركات) في ظهور معايير الاستدامة الطوعية في تسعينيات القرن العشرين، كان هناك عامل آخر يتمثل في الإخفاقات المتكررة في الجهود التنظيمية متعددة الأطراف في معالجة قضايا الاستدامة. فعلى سبيل المثال، اعتبر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، وكذا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992، المعروف أيضاً باسم قمة الأرض، إزالة الغابات قضية بيئية رئيسية. غير أنَّ القمة فشلت في بلورة تعهد ملزم بمعالجة مسألة إزالة الغابات. ونتيجة لذلك، برز إصدار الشهادات الحرجية في القطاع الخاص باعتباره أداة من أدوات معالجة قضايا الاستدامة المتصلة بالحراجة. وكما يلاحظ بارتلي (2011)، فقد «اعتبرت العديد من المنظمات غير الحكومية أيضاً الجهود المبذولة في القطاع الخاص على أنها وسيلة لتجاوز العوائق السياسية».

4- ردة الفعل إزاء ظهور معايير استدامة طوعية أخرى

يمكن أيضاً تفسير انتشار معايير الاستدامة الطوعية بأنها ردة فعل إزاء ظهور معايير استدامة طوعية أخرى. إذ تواجَه معايير الاستدامة الطوعية التي تقف وراءها منظمات غير حكومية، في بعض الأحيان، بمعايير استدامة طوعية يقف وراءها قطاع الصناعة، أو العكس، وهو ما يستتبع وضع معايير استدامة طوعية مختلفة غالباً ما تتنافس في نفس الأسواق. فعلى سبيل المثال، أنشئ برنامج إقرار خطط إصدار الشهادات الحرجية، وهو معيار من معايير الاستدامة الطوعية يقف وراءه قطاع الصناعة، باعتباره ردة فعل إزاء إنشاء مجلس رعاية الغابات، وهو معيار من معايير الاستدامة الطوعية تقف وراءه منظمة غير حكومية، لكي يناسب

على نحو أفضل واقع شركات الغابات. وقد تمخَّضت هذه الديناميات عن ظهور عدد من معايير الاستدامة الطوعية التي تركِّز على نفس السلع الأساسية.

ووُضعت معايير استدامة طوعية أخرى بعد تحقيق نجاحات في قطاعات أخرى، مثل مجلس التوجيه البحري أو اجتماع المائدة المستديرة المعني باستدامة زيت النخيل، تحت قيادة نفس المنظمات، مثل الصندوق العالمي للطبيعة. وهذه الديناميات تسهم في تعميم نموذج التصديق هذا على مختلف القطاعات.

وفي حين حصل قدر من التوحيد في شكل عمليات اندماج بين بعض معايير الاستدامة الطوعية، لا تزال هناك بعض الديناميات المهمة في مجال المنافسة (Fransen, 2011)، وما فتئت جهات فاعلة جديدة تلج سوق معايير الاستدامة الطوعية. وبالإضافة إلى التنافس القائم بين معايير الاستدامة الطوعية التي تقودها منظمات غير حكومية والمعايير التي يحرِّكها قطاع الصناعة، يبرز عدد متزايد من معايير الاستدامة الطوعية يقودها القطاع العام في مختلف أنحاء العالم. وقد بات هذا الاتجاه المهم سائداً في البلدان أو المناطق النامية (منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، 2022). وتحاول معايير الاستدامة الطوعية استيعاب المزيد من الحساسيات المحلية أو الإقليمية. فعلى سبيل المثال، وُضعت المعايير الوطنية لاستدامة زيت النخيل في إندونيسيا والمعايير الوطنية لاستدامة زيت النخيل في ماليزيا (القطاع العام) على إثر اجتماع المائدة المستديرة المعني باستدامة زيت النخيل، وهو معيار من معايير الاستدامة الطوعية متعدد أصحاب المصلحة الدوليين لإدارة الإنتاج المستدام لزيت النخيل. ومع أنَّ معايير الاستدامة الطوعية تنشأ في البلدان المتقدمة أكثر مما تنشأ في البلدان النامية (Schleifer et al., 2019)، فإنَّ هذه الديناميات تسهم في تزايد عدد معايير الاستدامة الطوعية، بوجه عام، وتعاظمت أهميتها، خاصة في السنوات الأخيرة.

5- انخراط الحكومات في معايير الاستدامة الطوعية

العامل الأخير الذي أسهم في تكاثر معايير الاستدامة الطوعية هو أنَّ الحكومات باتت تنخرط على نحو متزايد في معايير الاستدامة الطوعية. فقد كانت اللوائح الحكومية، ولا تزال، محركاً رئيسيّاً لوضع معايير الاستدامة الطوعية واعتمادها. ويتناول الفصل الخاص بمعايير الاستدامة الطوعية والسياسة العامة بقدر أكبر من التعمق كيفية دمج مختلف أنواع أدوات السياسة العامة لمعايير الاستدامة الطوعية أو الإشارة إليها على نحو ما. ويشمل ذلك اللوائح التي تقيِّد النفاذ إلى الأسواق إذا لم تمتثل المنتجات لمتطلبات (استدامة) معيَّنة في السياسة التجارية (بما في ذلك الأدوات الخاصة بسياسة تشجيع الصادرات) وسياسات المشتريات الحكومية، ولم تمتثل أيضاً للَّوائح القائمة بشأن متطلبات بذل العناية الواجبة.

دال- الركود في نمو معايير الاستدامة الطوعية

إذا كان تضافر هذه العوامل قد أسهم في تكاثر معايير الاستدامة الطوعية خلال الفترة 1990–2010، فإنَّ عدد هذه المعايير ظل في السنوات الأخيرة مستقرّاً إلى حد ما (الشكل 2) لعدة أسباب.

فقد كان نمو معايير الاستدامة الطوعية مدفوعاً في المقام الأول بنشر نموذج التصديق عبر مختلف القطاعات الاقتصادية والسلع الأساسية بحكم العوامل العديدة المبيَّنة آنفاً. غير أنه يبدو أنَّ هذا الانتشار قد يكون بلغ حدوده. وعلاوة على ذلك، قد لا يكون قابلاً للتطبيق على جميع السلع الأساسية والقطاعات أو على سلع أساسية وقطاعات أخرى. إذ تتركز معايير الاستدامة الطوعية القائمة في عدد محدود من القطاعات، مثل السلع الزراعية والغذائية والمنسوجات والمنتجات الحرجية (الشكل 4). وفيما يتعلق بقطاعات وسلع أخرى، قد يستغرق إصدار الشهادات وقتاً أطول أو قد يكون أصعب. ومن أمثلة ذلك الإدارة المستدامة لإنتاج المطاط، وهو مجال يبدو من الصعب وضع معايير استدامة طوعية له بسبب تقلبات أسعار المطاط وتعقُّد سلاسل القيمة ونقص الطلب على المطاط المستدام (Depoorter et al., 2021).

ثانياً، بالنسبة للقطاعات التي تسري فيها معايير الاستدامة الطوعية، تباطأ النمو بسبب درجة معيَّنة من التوحيد في سوق هذه المعايير، مما يجعل من الصعب ظهور معايير استدامة طوعية جديدة. وهذا التوحيد مدفوع بديناميتين. ففي بعض القطاعات مثل الحراجة، أصبحت بعض معايير الاستدامة الطوعية مهيمنة، مثل علامات مجلس رعاية الغابات وبرنامج إقرار خطط

إصدار الشهادات الحرجية، وهو ما يترك في السوق فرصة ضئيلة لظهور معايير استدامة طوعية أخرى. وعلاوة على ذلك، تندمج بعض معايير الاستدامة الطوعية الرائدة أو تتعاون على نحو وثيق، ولو أنَّ هذه الظاهرة لا تزال نادرة. ومن الأمثلة في هذا الصدد اندماج برنامج UTZ والتحالف من أجل الغابات المطيرة في عام 2020، وهو اندماج أفرز واحداً من أكبر معايير الاستدامة الطوعية السارية حالياً.

ثالثاً، يمكن أن يعزى الركود إلى كيفية قياس قواعد البيانات لتطور عدد معايير الاستدامة الطوعية. فقد تُغفل قواعد البيانات بعض الديناميات، مثل وضع معايير استدامة طوعية إقليمية أو وطنية، لا سيما وأنَّ النطاق الجغرافي والاعتراف بمعاييرها محدودان. وربما أصبحت قواعد البيانات أيضاً أكثر صرامة في تحديد معايير الاستدامة الطوعية التي يجب أن تتضمنها. ومن ثم، فإنَّ الركود الملحوظ قد يكون نتيجةً لعملية جمع البيانات وليس ركوداً حقيقيّاً.

الشكل 4

توزيع معايير الاستدامة الطوعية عبر القطاعات

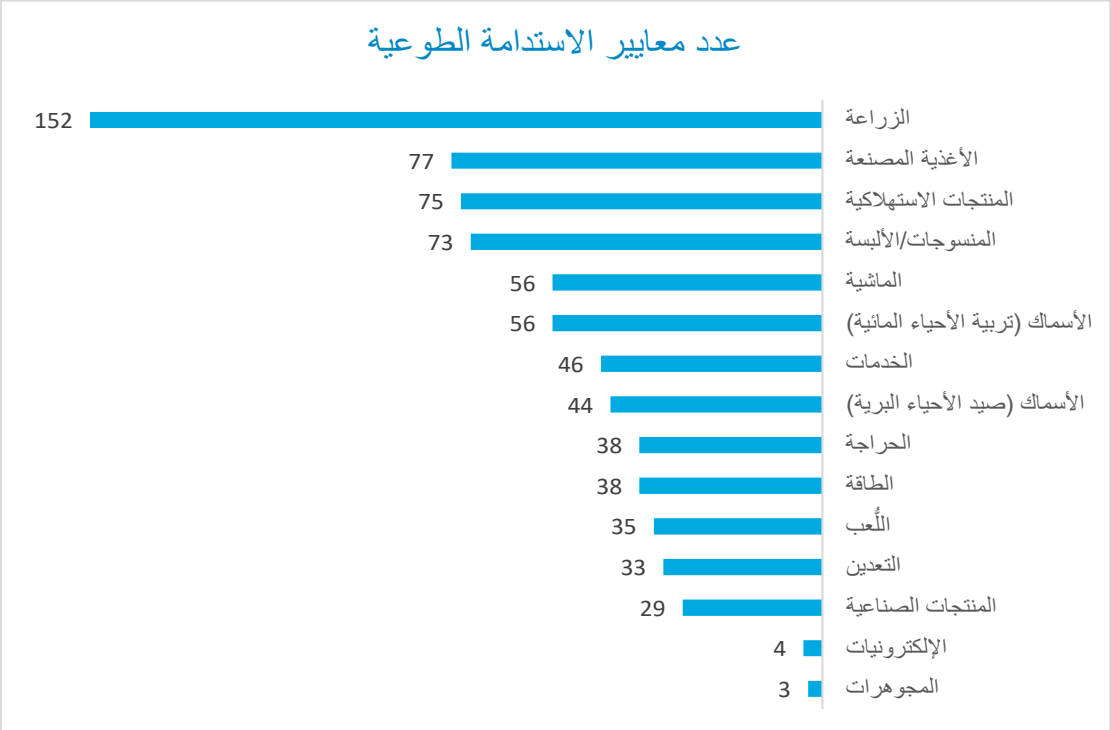

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى خريطة معايير مركز التجارة الدولية (2022) وEcolabel Index (2022).

وعلى الرغم من الركود المسجَّل حالياً في عدد معايير الاستدامة الطوعية، فقد أصبحت هذه المعايير أداة رئيسية من أدوات الحوكمة لجعل سلاسل القيمة العالمية أكثر استدامة في عدة قطاعات، ولا سيما في قطاعي الحراجة والزراعة. غير أنَّ العدد الكبير من معايير الاستدامة الطوعية ومحدودية الاعتراف المتبادل يولِّدان ارتباكاً في السوق لدى المستهلكين والجهات الفاعلة الأخرى على امتداد سلاسل القيمة العالمية، من حيث إنه يصعب التمييز بين معايير الاستدامة الطوعية الموثوقة وغير الموثوقة. وتوفِّر بعض المبادرات، مثل التحالف الدولي المعني بإصدار شهادات الاعتماد ووضع العلامات الاجتماعية والبيئية (تحالف ISEAL)، الاعتراف بمعايير الاستدامة الطوعية بناء على مبادئ توجيهية للمعايير الموثوقة. وأطلقت المفوضية الأوروبية، في عام 2020، مبادرة لوضع الحد الأدنى من المعايير لعلامات الاستدامة المتعلقة بتصميمها المؤسسي (المفوضية الأوروبية، 2022). ويدرس الفصل التالي كيفية عمل معايير الاستدامة الطوعية وأوجه اختلافها عن بعضها البعض.

الفصل الثاني

كيف تعمل معايير الاستدامة الطوعية؟

الفصل الثاني - كيف تعمل معايير الاستدامة الطوعية؟

تختلف مخططات معايير الاستدامة الطوعية من حيث المعايير التي تضعها، ومن حيث كيفية وضع تلك المعايير وإنفاذها، وكيفية تتبعها لمسار المنتجات المعتمدة على امتداد سلاسل القيمة العالمية. بيْد أنَّ هناك أيضاً بعض أوجه التشابه في كيفية عملها في هذه الجوانب.

ألف- وضع معايير الاستدامة

الجوانب الموضوعية والإجرائية لوضع المعايير كلاهما مهم لوضع معايير ذات صلة وشاملة من أجل الاستدامة. وتُنشأ المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية بناء على التزامات واضحة بالاستدامة، تفعِّلها في ثلاث خطوات متمايزة (الشكل 5).

الشكل 5

عملية وضع معايير الاستدامة الطوعية

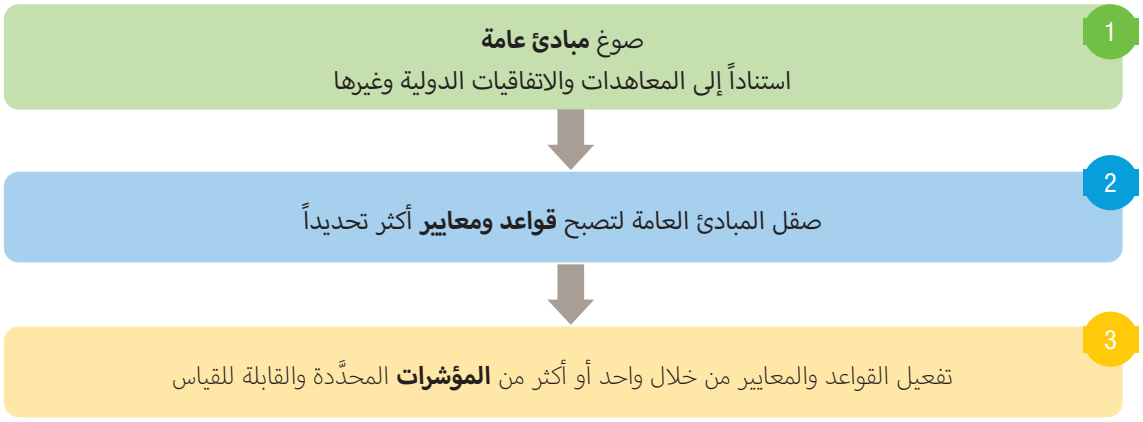

بادئ ذي بدء، تقوم منظمة من المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية بصوغ مبادئ عامة تمثِّل مهمتها أو أهداف الاستدامة العامة التي تسعى إلى تحقيقها. ويهدف العديد من معايير الاستدامة الطوعية إلى تغطية جميع أبعاد الاستدامة، بيْد أنَّ بعضها أكثر توجهاً نحو معالجة الشواغل البيئية، في حين أنَّ البعض الآخر ذو توجه اجتماعي بدرجة أكبر. وتستند المبادئ العامة لمعايير الاستدامة الطوعية إلى حد بعيد إلى القواعد والاتفاقات الدولية السارية المتعلقة بقضايا الاستدامة، التي غالباً ما توضع في سياق متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، تقوم الكيانات التي تتولى إدارة الاستدامة الطوعية بدمج تلك القواعد والمعايير الدولية العامة في إجراءاتها الخاصة (Marx, 2017). وتشمل الاتفاقات الدولية، على سبيل المثال: اتفاقية حماية الطبيعة وحفظ الأحياء البرية في نصف الكرة الغربي، واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، المعتمد في مؤتمر العمل الدولي في عام 1998.

ثانياً، تقوم معايير الاستدامة الطوعية بصقل هذه المبادئ العامة بحيث تصبح قواعد أو معايير أكثر تحديداً. ويشتمل كل مبدأ بوجه عام على عدة معايير يتسنى في ضوئها تقييم الامتثال. فعلى سبيل المثال، يلتزم العديد من معايير الاستدامة الطوعية بحماية حقوق العمال وتحسين ظروف العمل. وينقَّح هذا الالتزام ليتضمن معايير مختلفة تشمل، في جملة ما تشمل، حرية تكوين الجمعيات، والحق في المفاوضة الجماعية، وإلغاء العمل الجبري وعمل الأطفال، ومكافحة التمييز، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وممارسات الصحة والسلامة، فضلاً عن الحد الأدنى للأجور.

ثالثاً، يبلوَر كل معيار من هذه المعايير بعد ذلك إلى واحد أو أكثر من المؤشرات المحدَّدة والقابلة للقياس. وتتيح المؤشرات إجراء تقييم إضافي للامتثال بالإضافة إلى توحيد المقاييس. فعلى سبيل المثال، يبلوَرالالتزام بتعزيز المساواة بين

الجنسين إلى مؤشرات مختلفة قابلة للقياس يمكن رصدها لضمان الامتثال، بما في ذلك، مثلاً، المساواة في الأجور بين المرأة والرجل نظيرَ نفس العمل، والدفع المباشر للمرأة العاملة لضمان حصولها على أجرها والاحتفاظ به، وألا تقل إجازة الأمومة عن فترة ستة أسابيع بعد الولادة، أو إتاحة إجازة الأبوة للرجال وعدم فرض عقوبة عليهم عند الاستفادة منها.

الإطار رقم 1: معايير الاستدامة الطوعية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

توفِّر أهداف التنمية المستدامة خطة مشتركة لتحقيق السلام والازدهار لجميع الناس في العالم بحلول عام 2030. ويمكن النظر إلى معايير الاستدامة الطوعية على أنها آلية محتملة من آليات تنفيذ خطة عام 2030 (منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، 2016). فإلى جانب صلتها المباشرة بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، تتوافق معايير الاستدامة الطوعية مع مجموعة واسعة من أهداف السياسة العامة المدرجة في بعض أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل الأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين والعمل المناخي، من بين أهداف أخرى (Marx and Depoorter, 2021). غير أنَّ البحث التجريبي في هذا المجال لا يزال في مرحلة مبكِّرة للغاية. فمن ناحية، هناك من يرى وجود إمكانات كبيرة لاضطلاع أنظمة معايير طوعية «موثوقة» بدور مهم في هذا المجال (الصندوق العالمي للطبيعة، 2017). أما البعض الآخر فهو أقل تفاؤلاً، بالنظر إلى أوجه القصور والقيود التي تشوب معايير الاستدامة الطوعية باعتبارها آلية من آليات حوكمة الاستدامة (Bartley, 2010; Bennett, 2018). وقد خلص بيسينغر وآخرون (2020) إلى وجود توافق كبير بين معايير الاستدامة الطوعية وأهداف التنمية المستدامة. إذ يشيرون إلى أنَّ عدداً كبيراً من معايير الاستدامة الطوعية ذات الصلة متاحة لواضعي السياسات الذين يسعون إلى خلق أوجه تآزر في المجالات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وأجروا، بالاستعانة ببيانات من خريطة الاستدامة الخاصة بمركز التجارة الدولية، تحليلاً منهجيّاً للصلات القائمة بين 232 من معايير الاستدامة الطوعية وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها. وتشير النتيجة المتوصَّل إليها (انظر الشكل 6) إلى أنَّ أهداف التنمية المستدامة الثلاثة التي تشملها معايير الاستدامة الطوعية على نطاق واسع هي الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) والهدف 2 (القضاء التام على الجوع). وعلاوة على ذلك، خلصوا إلى أنَّ أكثر من 200 من معايير الاستدامة الطوعية مرتبطة بكل من هذه الأهداف. وتتصل المعايير أيضاً بأهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والهدف 15 (الحياة في البر)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة). وهناك إمكانية لزيادة أهمية معايير الاستدامة الطوعية. وخلاصة القول أنَّ معايير الاستدامة الطوعية يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تكميل أدوار الحكومات والمنظمات الدولية. وهذا الأمر ينطوي على قيمة كبيرة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية في محاولاتها الرامية إلى سلوك سبيل يقود إلى مستقبل مستدام، وفهم أهداف التنمية المستدامة فهماً أفضل وسبل إسهام معايير الاستدامة الطوعية في تعزيز جهودها على درب تحقيق هذه الأهداف.

الشكل 6

الصلات القائمة بين متطلبات معايير الاستدامة الطوعية وأهداف التنمية المستدامة

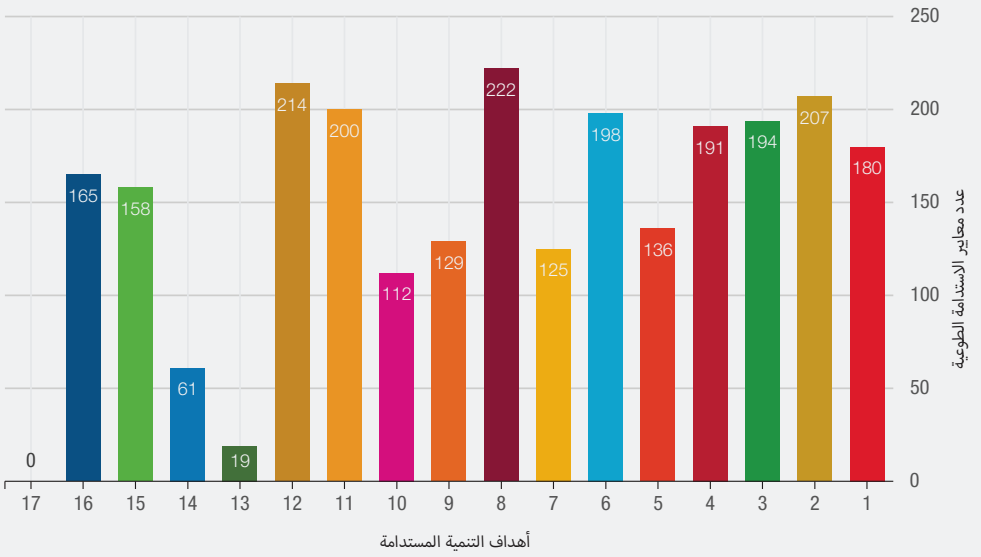

المصدر: بيسينجر وآخرون (2020).

وتمكِّن هذه المستويات الثلاثة – المبادئ والمعايير والمؤشرات – من تفعيل أهداف الاستدامة العامة التي تهدف معايير الاستدامة الطوعية إلى تحقيقها، والتي يتوافق الكثير منها مع أهداف التنمية المستدامة (الإطار 1 والشكل 6).

ويجب أن تتَّبع الكيفية التي تضع بها معايير الاستدامة الطوعية مبادئها ومعاييرها ومؤشراتها مجموعةً من المبادئ التوجيهية الإجرائية. إذ ينبغي لها أن تضع المعايير من خلال عملية مفتوحة وشفافة وقائمة على توافق الآراء تأخذ في الاعتبار شواغل مختلف أصحاب المصلحة ومصالحهم. وينبغي أن تشمل مجموعاتُ أصحاب المصلحة الرئيسيين أصحابَ المصلحة المتأثرين مباشرة (الجهات التي ستتأثر بتنفيذ المعايير)، وقد تشمل أيضاً أصحاب المصلحة المتأثرين على نحو غير مباشر (الجهات التي لديها مصلحة في تطبيق المعايير)، مثل ممثلي المنظمات غير الحكومية والشركات والمنتجين والمستهلكين والعديد من المجموعات الأخرى. وينبغي أن تضمن عملية تشاور مفتوحة وصول جميع أصحاب المصلحة إلى أنشطة وضع المعايير.

وللتغلب على صعوبة ضمان إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، ينبغي للمنظمات التي تتولى إدارة المعايير أن تبذل جهوداً لتحديدها من خلال عملية جرد لها. وقد وضحت بينيت (2017)، التي سعت إلى تحديد الجهات المشاركة في عملية وضع المعايير، التحدي المتمثل في إشراك جميع أصحاب المصلحة. وأشارت بينيت إلى أنَّ المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية غالباً ما يُفترض أنَّ لديها هياكل حوكمة متعددة أصحاب المصلحة، تشمل منتجي المنتجات المعتمدة (مثل المزارعين والحرفيين والعمال). غير أنَّ بحثها الذي تناول 33 من المنظمات التي تدير معايير الاستدامة الطوعية أظهر أنَّ المنتجين لا يُشرَكون دائماً في عمليات وضع المعايير. ولم تكن لهم أصوات أو مقاعد إلا في ربع عدد الحالات، ولم تكن للمنتجين سلطة النقض، وهو أمر أساسي للتأثير على عملية صنع القرار، إلا في 20 في المائة من الحالات.

باء- ضمان الامتثال للمعايير

ما أن تضع منظمة ما معايير استدامة طوعية، يمكن للمنتجين أو الجهات الفاعلة الأخرى على امتداد سلاسل القيمة العالمية أن يتقدموا بطلب إلى المنظمة للانخراط في تلك المعايير، مع الالتزام بمطابقة ممارساتهم الإنتاجية لمعايير الاستدامة. ولضمان أن تطبِّق الكيانات المعتمَدة هذه المعايير تطبيقاً صحيحاً، توضع أنظمة لتقييم المطابقة ورصد الامتثال المستمر. وتحصل الكيانات التي يتبين أنها تمتثل للمعايير على شهادة ويُسمح لها باستخدام علامة على منتجاتها دليلاً على أنها أُنتجت وفقاً لمتطلبات الاستدامة. ومن ثم، توفِّر شهادات معايير الاستدامة الطوعية دليلاً على الامتثال لمعايير الاستدامة. وهذا الأمر يمكِّن من التمييز بين المنتجات في السوق، وتزويد المشترين والمستهلكين بالمعلومات، وزيادة الشفافية في سلاسل القيمة العالمية المعقَّدة.

وتكفل المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية الامتثال لمعاييرها عبر سبيلين: عن طريق تقييمات الامتثال من خلال عمليات التدقيق (تقييم الامتثال من تنازليّاً أو تقييم الامتثال مسبقاً)، ومن خلال آليات الشكاوى أو التظلمات (تقييم الامتثال تصاعديّاً أو تقييم الامتثال تقييماً بعديّاً). ويوضِّح الشكل 7 مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في نظام معايير الاستدامة الطوعية، وأوجه ارتباطها ببعضها البعض في سياق تقييم الامتثال. وتشير الأسهم الزرقاء إلى العلاقات بين الجهات الفاعلة في نظام تقييم الامتثال تنازليّاً من خلال عمليات التدقيق، بينما تشير الأسهم البرتقالية إلى علاقاتها في نظام تصاعدي استناداً إلى آليات الشكاوى والتظلمات.

وتبيِّن الأقسام التالية نظامي التقييم هذين بمزيد من التفصيل. وتناقش ما يستلزمه تقييم الامتثال أو التدقيق (تنازليّاً)، وأسباب انتقاده في بعض الأحيان، وكيف أجرت معايير الاستدامة الطوعية تقييمات الامتثال أثناء جائحة كوفيد. ويلي ذلك وصفٌ لآليات الشكاوى والتظلمات (تصاعديّاً).

الشكل 7

تقييمات الامتثال تنازليّاً وتصاعديّاً

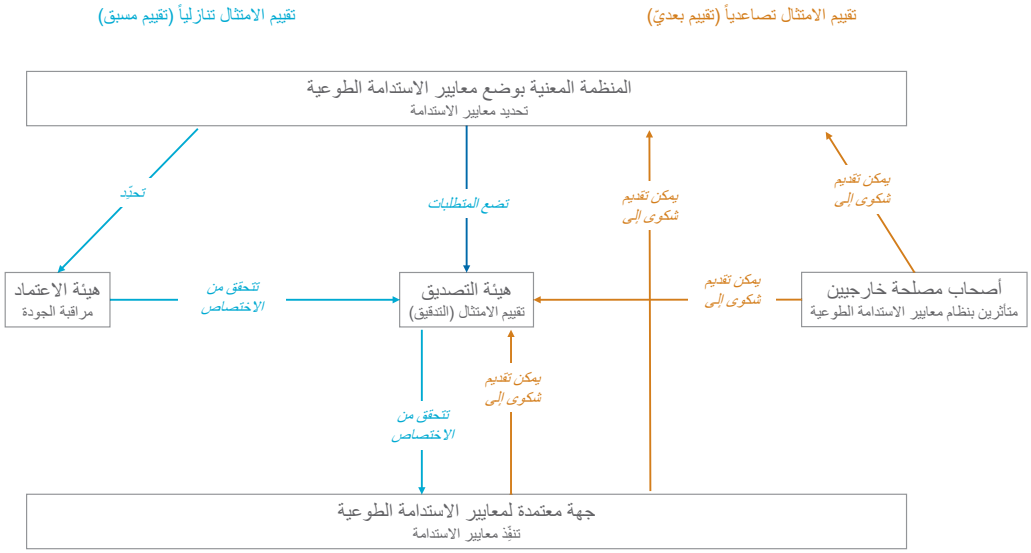

المصدر: المؤلفون.

1- تقييم الامتثال: التحقق تنازليّاً

تُصْدر المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية شهادات بعد تحديد ما إذا كانت ممارسات الجهات التي يُحتمل أن تنضم إلى المعايير متوافقة مع معاييرها. لذلك يمكن تسمية تقييم الامتثال نظام التحقق المسبق، إذ يُتحقق من الامتثال للمعايير قبل منح الشهادة. وتستخدم هذه التقييمات آلية تحقق تنازلية، وينفِّذها مدققون مستقلون تابعون لجهات خارجية. ويشكِّل المدققون جزءاً من هيئة التصديق. وهذه الهيئة هي التي تمنح الشهادة للجهة التي تعتمد المعايير إذا اعتُبرت هذه الجهة ممتثلة للمعايير.

ويمكن إجراء أنواع مختلفة من عمليات التدقيق في نظام معايير الاستدامة الطوعية لضمان الامتثال: التصديق والتحقق والتدقيق المفاجئ والخفي. وتشمل عمليات التدقيق تحليل المستندات، فضلاً عن جمع البيانات عن ممارسات مقدِّمي طلبات معايير الاستدامة الطوعية أثناء الزيارات الميدانية، باستخدام الدراسات الاستقصائية والقوائم المرجعية وأحياناً المقابلات. لذلك تشارك عدة جهات فاعلة في عملية التقييم والتدقيق.

ويلخِّص الشكل 7 سير عملية تصديق معايير الاستدامة الطوعية. ويتولى مكتب اعتماد تعيِّنه معايير الاستدامة الطوعية فحص العمل الذي تقوم به هيئات التصديق في عملية الاعتماد. ويتحقق مكتب الاعتماد، مثل Assurance Services International، مما إذا كانت هيئات التصديق مختصة لإجراء تقييم الامتثال.

وتشمل عمليات تدقيق التصديق عمليات التدقيق التي تُجرى في كل من عمليتي التصديق وإعادة التصديق. وتُنفَّذ هذه العمليات في ثلاث خطوات. أولاً، يدعو مقدِّم طلب معايير الاستدامة الطوعية مدقِّقاً يُجري تدقيقاً مسبقاً أو دراسة جدوى بشأن ما إذا كان الكيان قيد النظر مؤهَّلاً للحصول على شهادة الاعتماد. ثانياً، يُجرى تدقيق فعلي للتصديق من خلال زيارة ميدانية في الموقع لتقييم ممارسات الإدارة الحالية التي يتَّبعها مقدِّم الطلب في ضوء معايير المنظمة التي تدير معايير الاستدامة الطوعية. وبعد هذا التدقيق، يمكن أن يُصدر المدقق طلبات إجراءات تصحيحية تشير إلى أوجه عدم امتثال محدَّدة يتعين أن يعالجها مقدِّم الطلب من أجل الحصول على شهادة الاعتماد. وعادةً ما تحدِّد إطاراً زمنيّاً يتعين أن يعالج فيه مقدِّم الطلب أوجه عدم الامتثال. ثالثاً، عندما يقوم مقدِّم الطلب بتنفيذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة وتقييم التدقيق، تُجري هيئة التصديق تدقيقاً جديداً للتحقق من معالجة حالات عدم الامتثال، وقد تُصدر طلبات إجراءات تصحيحية إضافية. وبناء على ذلك، تبتُّ هيئة التصديق في إمكانية

منح الشهادة من عدمها. وتختلف فترة صلاحية الشهادات تبعاً لمعايير الاستدامة الطوعية (سنة واحدة أو 3 أو 5 سنوات مثلاً)، ولكن يمكن تجديدها بناء على عمليات تدقيق إعادة التصديق.

وعادةً ما تُجرى عمليات تدقيق التحقق سنويّاً لرصد الامتثال المستمر. وتبعاً لمعايير الاستدامة الطوعية، يمكن أن تكون عمليات تدقيق المراقبة مكتبية بدلاً من إجرائها في الموقع، وهو ما يعني أنَّ المدقِّق يستعرض المستندات المحدَّثة عن الكيان المعتمد انطلاقاً من مكتبه، وليس من خلال زيارة ميدانية. واستناداً إلى عمليات التدقيق هذه، قد يُطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية، أو قد تعلَّق الشهادة، بل وقد تُسحب في حالة عدم الامتثال الجسيم والمتكرر.

وإلى جانب عمليات تدقيق التصديق والتحقق، قد يُجري المدقِّق المستقل أو المنظمة التي تدير معايير الاستدامة الطوعية نفسُها أو هيئة الاعتماد أنواعاً أخرى من عمليات التدقيق لزيادة ضمان الامتثال. فعلى سبيل المثال، قد يُجري المدققون عمليات تدقيق مفاجئة، لا يُعلَن عنها أو يُبلغ بها الكيان المعتمد بمهلة إشعار قصيرة لضمان استمرار امتثاله. وثمة مثال آخر يتمثل في عمليات التدقيق الخفية، التي تجريها معايير الاستدامة الطوعية نفسها أو هيئة الاعتماد، التي تشهد تدقيقاً تجريه هيئة التصديق من أجل التحقق من جودته. ومن ثم، فإنَّ عمليات التدقيق المفاجئة والخفية تتيح مستوى إضافيّاً من عمليات التحقق من الامتثال للمعايير. ومع ذلك، لا تشترط جميع المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية عمليات التدقيق الخفية أو المفاجئة أو تسمح بها. ويبيِّن الإطار 2 سير عملية التدقيق في الميدان.

وفي حين تعتمد معايير الاستدامة الطوعية على عمليات التدقيق لضمان الامتثال لمعاييرها، فقد انتُقدت عمليات التدقيق هذه لعدة أسباب (LeBaron et al., 2017; Power, 1997; Strathern, 2000). أولاً، يُدَّعى أنَّ عمليات التدقيق انتقائية بشأن القضايا التي تقيِّمها، إذ كثيراً ما تركِّز على معايير النتائج التي يمكن قياسها بسهولة أكبر، مثل ساعات العمل أو الأجور، بينما تولي اهتماماً أقل لمعايير العمليات التي يصعب قياسها، مثل حرية تكوين الجمعيات أو عدم التمييز في حالة معايير العمل.

ثانياً، تعرَّضت عمليات التدقيق لانتقادات بسبب جودة المعلومات التي تجمعها. ذلك أنَّ عمليات التدقيق تستند عادةً إلى قوائم مرجعية واستبيانات تمكِّن من التقدير الكمي والتوحيد القياسي، ومن ثم تتيح المقارنة بين الكيانات المعتمَدة. وعادةً ما تفتقر عمليات التدقيق إلى تقييم أكثر نوعية لتنفيذ المعايير، ولا تتضمن مواقف أصحاب المصلحة المحليين أو أصوات الفئات المهمَّشة أو العمال أنفسهم (مع أنَّ بعض معايير الاستدامة الطوعية تتطلب من المدقِّقين إجراء مقابلات مع العمال، وأحياناً مع أصحاب المصلحة الخارجيين أيضاً) (Marx and Wouters, 2018).

ثالثاً، انتُقدت أنظمة تقييم الامتثال القائمة على التدقيق لعدم مراعاتها بقدرٍ كافٍ تعقُّد سلاسل القيمة في بعض القطاعات. ففي بعض سلاسل القيمة العالمية، يُلجأ بقدر كبير إلى الاستعانة بمصادر خارجية أو إلى التعاقد من الباطن، ومن ثم قد يكون من الصعب رصد العمليات على نحو منهجي ومتكرر بما فيه الكفاية في مختلف خطوات سلسلة القيمة.

وآخر المآخذ على عمليات التدقيق أنه لمّا كانت الجهة التي تعتمد المعايير هي التي تختار هيئات التصديق التي تنجز عمليات التدقيق وتدفع لها، فمن الوارد أن ينشأ تضارب في المصالح يدفع المدققين إلى عدم الإبلاغ عن الممارسات السيئة من أجل الاحتفاظ بالعملاء (Marx and Wouters, 2018). وبموجب معظم أنظمة التصديق، تقع على عاتق حامل الشهادة مسؤولية اختيار هيئة تصديق من قائمة هيئات معتمَدة، وتوقيع عقد معها. ويوقِّع الطرفان عقداً يحدِّد مسبقاً تكاليف التدقيق المقدَّرة والمتفق عليها. ويدفع حامل الشهادة تكاليف التدقيق هذه إلى هيئة التصديق. على أنَّ هذا الأمر قد يؤدي إلى تضارب في المصالح، من حيث إنَّ هيئات التصديق يكون لديها حافز للتقليل من الإبلاغ عن عدم الامتثال خشية أن يتعاقد حاملو الشهادات مع هيئة تصديق أخرى.

كما واجه اعتماد معايير الاستدامة الطوعية على عمليات التدقيق لضمان الامتثال لمعاييرها تحديات ناجمة عن جائحة كوفيد-19، إذ حالت عمليات الإغلاق وقيود السفر دون قيام المدقِّقين بزيارات ميدانية. ونتيجة لذلك، قررت بعض معايير الاستدامة الطوعية تعليق جميع أنشطة التدقيق وتمديد فترة صلاحية الشهادات في الوقت الراهن. واختارت معايير استدامة طوعية أخرى إجراء التدقيق عن بعد لمواصلة رصد الامتثال، بما يشمل جمع البيانات، على سبيل المثال من خلال إجراء مقابلات هاتفية أو التداول عن بعد، أو عن طريق استعراض المستندات. ولذلك تعتمد عمليات التدقيق عن بعد بصورة كبيرة على استخدام تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات. وحتى قبل ظهور جائحة كوفيد–19، كانت بعض معايير الاستدامة الطوعية تستخدم بالفعل الأدوات التكنولوجية على نحو متزايد لتعزيز عمليات التدقيق. فعلى سبيل المثال، بدأت بعض معايير الاستدامة الطوعية في استخدام الصور الساتلية لتقييم البارامترات البيئية مثل التغيرات في الغطاء الحرجي. وفي حين يمكن القول إنَّ عمليات التدقيق لا ينبغي أن تعتمد تماماً على التكنولوجيا، فإنَّ من شأن التكنولوجيا أن تدعم وتعزِّز عمليات التدقيق لضمان الامتثال لمعايير الاستدامة على نحو أفضل وإثراء الأدلة على آثار معايير الاستدامة الطوعية على الاستدامة.

الإطار 2 الحصول على الشهادة والخضوع للتدقيق: مثال ملموس من إندونيسيا

في عام 2004، رغبت الشركة A، وهي مزرعة للبُنّ في إندونيسيا، في زيادة صادراتها إلى الأسواق الأوروبية من خلال الحصول على شهادة برنامج UTZ. وتقدَّمت بطلب للحصول على شهادة UTZ وتعاقدت مع هيئة إصدار الشهادات Control Union لإجراء التدقيق الأولي. وبعد استيفاء جميع متطلبات منح الترخيص المسبق ووضع خطة إدارة، حصلت الشركة A على شهادة UTZ. وعيَّنت الشركة موظفاً جديداً لإدارة جميع الجوانب الإدارية الخاصة بشهادة برنامج UTZ. وهكذا ستخضع الشركة في كل عام لعملية تدقيق إشرافية لضمان استمرارها في الامتثال لمتطلبات برنامج UTZ.

وفي عام 2007، سعت الشركة إلى الحصول على شهادة أيضاً من التحالف من أجل الغابات المطيرة، لأنَّ المشتري الرئيسي في سوق التصدير، وهو شركة يابانية، بدأ يشترط حصول موردِيه على شهادة التحالف. ويمكِّن نظام توازن الكتلة المسموح به بموجب التحالف من أجل الغابات المطيرة الشركةَ اليابانية من خلط حبوب البن المعتمدة المورَّدة من الشركة A مع حبوب البن المورَّدة من مصادر أخرى، وتسويقها تبعاً لذلك.

وتعاقدت الشركة A مع منظمة Nepcon، وهي هيئة التصديق الوحيدة المعتمدة من التحالف من أجل الغابات المطيرة في إندونيسيا وقتئذ، لإجراء عمليات التدقيق السنوية. وهكذا كان على الشركة A، الحاصلة عندئذ على شهادة مزدوجة من برنامج UTZ/التحالف من أجل الغابات المطيرة، أن تدفع تكاليف عمليتي تدقيق مختلفتين سنوياً. وحيث إنَّ شهادة UTZ لم تساعد في زيادة نفاذ الشركة إلى الأسواق الأوروبية، فقد قررت الشركة A عدم تجديد شهادة UTZ في عام 2019، ولكن مع الحفاظ على شهادة التحالف من أجل الغابات المطيرة. وفي وقت لاحق، اندمج نظاما التصديق.

وبعد مرور بضع سنوات، جرى الكشف عن حالات عدم امتثال خلال تدقيق المراقبة الذي أُجري في مزرعة الشركة A. فعلى سبيل المثال، كشف التدقيق، في عام 2019، أنَّ أجور العمال في المزرعة لا تُدفع وفقاً للإطار الزمني الذي تقتضيه معايير التحالف من أجل الغابات المطيرة. وفسَّرت الشركة A عدم الامتثال هذا بالاختلافات بين متطلبات تحالف الغابات المطيرة وطريقة العمل التقليدية في قطاع البن في إندونيسيا. ذلك أنَّ الأجور تُدفع، وفقاً للطريقة التقليدية، عند تحقيق نتيجة العمل الذي يُستأجر العمال من أجله، في حين يشترط تحالف الغابات المطيرة دفع الأجور يومياً.

واتفقت هيئة التصديق والشركة A على جدول زمني لتسوية عدم الامتثال هذا. وفي نهاية المطاف، دفعت الشركة الأجور على النحو الذي يقتضيه تحالف الغابات المطيرة، وأُجري تدقيق إضافي تعيَّن على الشركة أن تدفع مقابله نصف تكلفة التدقيق السنوي، خلص إلى أنَّ مسألة عدم الامتثال قد سُوِّيت. وفي عام 2020، أصبحت هيئات تصديق أخرى معتمدة من التحالف من أجل الغابات المطيرة لإجراء عمليات تدقيق في قطاع البنّ في إندونيسيا. وقررت الشركة A التعاقد مع هيئة تصديق أخرى، وهي SDS، لأنها كانت أكثر تنافسية.

فهذا المثال من الميدان يوضِّح كيف يعتمد المنتجون الشهادة، وكيفية إجراء عمليات التدقيق، وتسوية عدم الامتثال. ويبيِّن أيضاً أنَّ المنافسة بين هيئات التصديق مهمة للجهات التي تعتمد معايير الاستدامة الطوعية. وعلاوة على ذلك، فهو يوضِّح أنَّ الممارسات المحلية يمكن أن تختلف في بعض الأحيان عن متطلبات المنظمات عبر الوطنية التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية.

2- تعزيز الامتثال تصاعديّاً: أنظمة الشكاوى

بالإضافة إلى التحقق تنازليّاً من خلال عمليات التدقيق، أنشأت عدة معايير استدامة طوعية آليات أيضاً لضمان الامتثال لمعاييرها باستخدام نهج تصاعدي، أي من خلال آليات تقديم الشكاوى أو التظلمات. وفي حين أنَّ عمليات التدقيق هي شكل من أشكال التحقق المسبق، فإنَّ نظم الشكاوى تنطوي على نهج تحقق بعدي، حيث يُرصَد الامتثال للمعايير باستمرار بعد منح الشهادة. وتشكِّل نظم الشكاوى آلية تكميلية لإنفاذ المعايير.

ومع أنَّ آليات الشكاوى قد تختلف في التفاصيل بين مختلف الكيانات المعنية بوضع معايير الاستدامة الطوعية، فإنها تسمح بوجه عام لأصحاب المصلحة، مثل المنظمات المنخرطة في معايير الاستدامة الطوعية، وحاملي الشهادات، والعاملين في العمليات المعتمدة، بل وأيضاً للجهات الفاعلة الخارجية من المجتمع الأوسع، مثل المنظمات غير الحكومية والحكومات والمستهلكين والمجتمعات المحلية، بتقديم شكاوى تتعلق بعمليات كيان من الكيانات المعنية بوضع معايير الاستدامة الطوعية والطعن في قراراته. ويمكن عادةً تقديم الشكاوى بشأن ثلاثة أنواع من القضايا:

- أولاً، كيف تعمل منظمة من المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية داخليّاً، بما في ذلك القضايا المتعلقة بمبادئها، وإجراءاتها، وكيفية وضع المعايير، والجهات المشاركة في وضع المعايير أو غير ذلك من القرارات؛
- ثانياً، كيف تعمل هيئة التصديق وكيف تُجري عمليات التدقيق؛
- ثالثاً، بشأن قرار تصديق إذا توافرت مؤشرات واضحة على عدم الامتثال للمعايير.

غير أنَّ استخدام أنظمة الشكاوى في مجال معايير الاستدامة الطوعية يشوبه العديد من أوجه القصور. أولاً، ليس لدى جميع المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية أنظمة شكاوى. فقد خلص ماركس وووترز (2018) إلى أنَّ عدداً قليلاً من تلك المنظمات لديه أنظمة للتحقق البعدي استناداً إلى بيانات تعود إلى عام 2011. وأشار الكاتبان إلى عدم وجود حوافز لها لإنشاء مثل هذه النظم، الأمر الذي يتطلب منها تعبئة الموارد ووضع إجراءات لمعالجة الشكاوى. وعلاوة على ذلك، فإنَّ مجرد وجود هذه النظم قد يثني العملاء المحتملين عن السعي للحصول على الشهادة، من حيث إنَّ من المرجَّح أن تُخضع تلك النظم عملياتهم لمزيد من التدقيق.

ويمكن أن يختلف تصميم أنظمة الشكاوى من عدة أوجه تحدِّد مدى متانتها ومصداقيتها باعتبارها آلية من آليات التحقق. فهي تختلف، أولاً، في ما تقبله على أنه شكوى. إذ تسمح بعض المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية بتقديم الشكاوى بشأن طائفة واسعة من القضايا، بينما يقصر البعض الآخر الشكاوى على تفسير المعايير وتقييمات الامتثال. وتختلف، ثانياً، من حيث الجهات التي تسمح لها بتقديم شكوى. إذ تقصر بعض المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية إمكانية تقديم شكوى على الأعضاء فقط، بينما تسمح منظمات أخرى لأي شخص بتقديم شكوى. وأثيرت انتقادات فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى هذه الأنظمة، بالإضافة إلى نتائجها، إذ إنَّ أقلية فقط من المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية تتيح إجراءات الشكاوى الخاصة بها ونتائجها للجمهور ويمكن الوصول إليها من حيث اللغة والإجراءات (Fiorini et al., 2019; Marx and Wouters, 2015b). وخلص استعراض للأدبيات والتحليل التجريبي لما مجموعه 18 من معايير الاستدامة الطوعية إلى أنَّ أنظمة الشكاوى لا تلبّي عادةً المعايير المعترف بها دوليّاً للوصول الفعال إلى سبل الانتصاف (MSI Integrity, 2020)؛ ويمكن أن تكون تسويتها للشكاوى بطيئة وقد لا تعالج المسائل معالجةً مُرْضية من وجهة نظر مقدِّمي الشكاوى.

جيم- تتبُّع سلسلة الإمداد

ثمة جانب ثالث مهم لكيفية عمل المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية يتمثل في كيفية تتبعها لمسار المنتجات المعتمدة على طول سلاسل القيمة العالمية من خلال أنظمة التتبع. فقبل أن يصل المنتَج إلى المستهلك النهائي، غالباً ما يمر عبر وسطاء مختلفين يضيفون إليه قيمة ويقيمون صلة وصل بين المنتجين والمستهلكين. ومن ثم كان من المهم ضمان سلامة التجارة في المنتجات المعتمدة على امتداد سلسلة القيمة برمّتها، وضمان أن تكون المنتجات المبيعة على أنها معتمدة قد أُنتجت بالفعل وفقاً لمعايير الاستدامة المنصوص عليها في نظام التصديق. ولهذا السبب، وضع العديد من معايير الاستدامة الطوعية ما يسمى بشهادة «سلسلة المسؤولية» (أو «شهادة سلسلة الإمداد»)، بالإضافة إلى شهادة المنتَج. وتتيح شهادة سلسلة المسؤولية تتبع الأحجام المتداولة للمنتجات المعتمدة، ومن ثم تمنع الادعاءات الكاذبة حول سمات الاستدامة للمنتجات النهائية. كما أنها تساعد في تتبع مسار المنتجات المنبثقة عن العمليات المعتمدة (مثل المَزارع) في جميع حلقات سلسلة القيمة الخاصة بها، وهي عملية تجري عبر ما يسمى بـ «أنظمة التتبع».

وغالباً ما يشغِّل نظام التتبع عبر الإنترنت، ويتكون من مجموعة من المستندات التي تحدِّد ملكية و/أو نقل ملكية المنتج من جهة فاعلة اقتصادية إلى أخرى، إلى جانب معايير الاستدامة الخاصة به في شكل شهادات معايير استدامة طوعية. وهذا النظام

يمكِّن من تسجيل مسارات المنتجات والأجزاء والمواد من مورِّديها ومعالجتها وتوزيعها في نهاية المطاف باعتبارها منتجات نهائية (ISEAL Alliance, 2016).

وتوجد أنظمة تتبع مختلفة تبعاً لاستخدام ومعالجة المنتجات المعتمدة التي تسمح بها على امتداد سلسلة القيمة (ISEAL Alliance, 2016). وأهم ثلاثة أنظمة تتبع هي: حفظ الخصائص الوراثية، وفصل المنتجات، وتوازن الكتلة (انظر الشكل 8). ولا يضمن نظام حفظ الخصائص الوراثية فصل المنتجات المعتمدة عن المنتجات غير المعتمدة في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة فحسب، بل يضمن أيضاً إمكانية نسْب منشأ المنتج إلى منتِجه المعتمد الوحيد. وبموجب هذا النظام، يُحظر خلط المنتجات المعتمدة ذات منشأ مختلف. ومن ثم لا ينطبق نظام حفظ الخصائص الوراثية إلا على سلع معيَّنة يمكن الاحتفاظ بها منفصلة في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة، مثل الأسماك أو الخشب.

ويمكن مقارنة نظام فصل المنتجات بنظام حفظ الخصائص الوراثية من حيث إنه يَحظُر خلط المنتجات المعتمدة بالمنتجات غير المعتمدة، غير أنَّ فصل المنتجات يتيح خلط المنتجات المعتمدة ذات منشأ مختلف. وعلى غرار نظام حفظ الخصائص الوراثية، لا يمكن استخدام هذا النظام إلا بشأن سلع معيَّنة، مثل الأسماك أو الخشب.

ولا يهدف نظام توازن الكتلة بالضرورة إلى إبقاء المنتجات المعتمدة منفصلة عن المنتجات غير المعتمدة؛ إذ يمكن خلطها، وينتج عن ذلك احتواء المنتج النهائي على نسب مختلفة من المدخلات المعتمدة وغير المعتمدة. ولكي يباع المنتج النهائي على أنه معتمد، يجب على البائع أن يشير إلى النسبة المئوية للمنتجات المعتمدة التي يحتوي عليها. وغالباً ما يطبَّق نظام توازن الكتلة على سلع مثل الشاي أو البن أو زيت النخيل، التي يصعب عادةً فصلها عن المنتجات غير المعتمدة على طول سلسلة القيمة برمّتها. وقد أولي اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة أيضاً لإمكانيات وقيود تطبيق التكنولوجيات الجديدة، مثل تقنية سلسلة الكتل، لأغراض التتبع.

الشكل 8

أنظمة التتبع

نظام الحفظ	فصل المنتجات	توازن الكتلة
يكفل إمكانية نسْب منشأ المنتج إلى منتِجه المعتمَد الوحيد	يكفل الإبقاء على المنتجات المعتمدة منفصلة عن المنتجات غير المعتمدة في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة	يحتوي المنتج النهائي على نسبة مئوية معيَّنة من المنتجات المعتمدة ونسبة مئوية معيَّنة من المنتجات غير المعتمدة

دال- تنوع التصميم المؤسسي لمعايير الاستدامة الطوعية

كما أبرزت الأقسام السابقة، يمكن أن تختلف المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية اختلافاً كبيراً من حيث إجراءات وضع المعايير الخاصة بها، وكذا من حيث آليات تقييم الامتثال وأنظمة التتبع. ويُظهر هذا الأمر، بوجه عام، تنوعاً كبيراً في كيفية تصميم معاييرها. وتترتب على ذلك آثار هامة، من حيث إنَّ التصميم المؤسسي للمنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية يؤثِّر على مصداقيتها وفعاليتها، كما يُستخلص من تحليل عدة دراسات يرِد تلخيصها أدناه.

فقد ركَّز تيار أول ومبكِّر من البحوث على شرعية معايير الاستدامة الطوعية باعتبارها أدوات للحوكمة عبر الوطنية. ولوضع مفهوم للشرعية وتحليلها فيما يتعلق بمعايير الاستدامة الطوعية، يستند العديد من الباحثين إلى أعمال شاربف (1999)، الذي استحدث مفهوم شرعية المدخلات والنواتج. وتركِّز شرعية المدخلات على عملية وضع القواعد أو وضع المعايير، ويمكن تقييمها من خلال بحث ما إذا كانت المعايير قد وُضعت وفقاً لمجموعة من المتطلبات الإجرائية، مثل تمثيل أصحاب المصلحة المعنيين والشمول والشفافية وأسلوب التداول (Auld and Gulbrandsen, 2010). وقد ركَّز هذا التيار من البحوث بوجه خاص على الجهات الفاعلة التي تشارك في عملية وضع المعايير. ويذهب بعض المؤلفين إلى أنَّ المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية تنهج الديمقراطية والشمول على نحو ملحوظ في عملية وضع المعايير (Dingwerth, 2007)، في حين أنَّ آخرين أكثرُ تشككاً وانتقاداً، ويسلِّطون الضوء على أنَّ من النادر أن تمثَّل جهات فاعلة رئيسية، مثل المنتجين، في عملية وضع المعايير (Bennett, 2017).

أما شرعية النواتج فتتعلق بمدى إمكانية مساءلة صناع القرار بعد اتخاذ القرارات. وهي تردِّد مفهوم «المساءلة باعتبارها استجابة» (Gulbrandsen, 2004; 2008)، الذي يركِّز على الصلة القائمة بين المنظمة التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية ومختلف أصحاب المصلحة المرتبطين بها (Gulbrandsen, 2008). ولتحليل شرعية النواتج، ركَّز بعض الباحثين على أنظمة الشكاوى باعتبارها آليات مساءلة (Marx, 2014). وانتقد باحثون آخرون هذه النُّهج إزاء الشرعية، لأنها كثيراً ما تتجاهل المسائل المتعلقة بتقبُّل المجتمع الأوسع لسياسات المنظمة وهياكلها وعملياتها (Bernstein and Cashore, 2007). وقد تناول باحثون هذا الأمر باتباع نَهج إزاء الشرعية يتسم بقدر أكبر من علم الاجتماع، وأدى ذلك إلى تقييم مواقف وتصورات المجتمعات التي تعمل فيها المؤسسة المعنية (Bernstein and Cashore, 2007; Beisheim and Dingwerth, 2008; Cashore, 2002).

ويركِّز تيار ثان من البحوث على جوهر المعايير، ويحلِّل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تتناولها، فضلاً عن مدى صرامة تلك المعايير (Holvoet and Muys, 2005). ويتضمن هذا التيار من البحث أيضاً تركيزاً على القواعد والاتفاقيات والاتفاقات الدولية التي تستند إليها هذه المعايير. ويرى بعض المؤلفين أنَّ معايير الاستدامة الطوعية متجذر بقوة في القانون الدولي الساري، ومن ثم فهي لا تنشئ قواعد أو التزامات جديدة، بل إنها إنما تفعِّل الالتزامات الدولية القائمة، كما ذُكر آنفاً (Marx, 2017). ومع ذلك، يُطرح السؤال، في سياق ذلك، حول ما إذا كان هذا الأمر يؤدي إلى تمييع أو إضعاف المعايير أو تعزيزها، مع التركيز على نحو خاص على تسبُّب انتقاء الشركات في التمويه الأخضر (Auld, 2014; Bennett, 2018; Grabs, 2020).

ويركِّز تيار ثالث من البحوث على كيفية إنفاذ المعايير. وتناقش مجموعة واسعة من الأدبيات إجراء تدقيق مستقل من جانب طرف ثالث، والعديد من أوجه القصور في نهج التدقيق (Locke, 2013; Marx and Wouters, 2015b; Sabel et al., 2000). كما يركِّز على آليات الشكاوى والتظلم (Marx and Wouters, 2015b; Marx, 2014).

ويسعى تيار رابع من البحوث إلى جمع هذه العناصر معاً، وينظر في كيفية دمج مختلف مكونات التصميم المؤسسي في سياق منظمات محدَّدة من المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية، أو يقدِّم تحليلاً مقارناً للتصميم المؤسسي للعديد من هذه المنظمات (Collins et al., 2017; Fiorini et al., 2019; Marx, 2013). ويبيِّن هذا التيار من البحوث أنَّ هناك تبايناً كبيراً في كيفية تصميم المؤسسات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية من حيث كيفية وضع المعايير، وكيفية التقييم المسبق للامتثال من خلال عمليات التدقيق، وما إذا كانت تستخدم نظم الشكاوى أم لا، ومدى شفافيتها. ولهذا التنوع في تصميم تلك المؤسسات آثار مهمة على فعاليتها. وتبعاً لذلك، حاول الباحثون أيضاً فهم العوامل التي تؤثِّر على تصميم معايير الاستدامة الطوعية. وفي هذا الصدد يرى فار دير فين (2019) أنَّ تجار التجزئة الكبار الساعين إلى إرضاء المستهلك الذين يستخدمون معايير الاستدامة الطوعية يؤثِّرون على تصميم تلك المعايير ومصداقيتها، من حيث إنَّ المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية والتي تستهدف تلك الشركات تسعى على وجه التحديد إلى تجنيبها الخضوع لتمحيص نقدي. لذلك، تضع أنظمة صارمة لطمأنة الشركات بقدر أكبر بأنها تمتثل لالتزامات الاستدامة في جميع سلاسل القيمة الخاصة بها.

ومع أنَّ الآليات التي يؤثِّر بها التصميم المؤسسي لمعايير الاستدامة الطوعية على آثار هذه المعايير غير واضحة، فإنَّ العديد من دراسات الأثر تسلِّم بأهمية التصميم. ويقدِّم الفصل التالي لمحة عامة عن فعالية معايير الاستدامة الطوعية.

الفصل الثالث

فعالية معايير الاستدامة الطوعية

الفصل الثالث- فعالية معايير الاستدامة الطوعية

حيث إنَّ معايير الاستدامة الطوعية قد أصبحت أدوات مهمة للحوكمة لتعزيز الاستدامة على امتداد سلاسل القيمة العالمية، فمن المهم فهم ما إذا كانت هذه النظم فعالة في تحقيق آثار إيجابية على الاستدامة. وتحدِّد جملة من العوامل مدى فعالية معايير الاستدامة الطوعية، بما في ذلك تصميمها المؤسسي، ومحتوى معاييرها، والسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تنفَّذ فيه المعايير. ويمكن، بوجه عام، تحليل فعالية معايير الاستدامة الطوعية، في ضوء بعدين: آثارها على أرض الواقع استناداً إلى بارامترات استدامة مختلفة، واعتمادها.

ويبحث هذا الفصل بادئ ذي بدء المسارات التي تهدف من خلالها معايير الاستدامة الطوعية إلى إحداث تأثيرات إيجابية، ويقدِّم لمحة عامة عن الأدلة الحالية على آثارها على مختلف أبعاد الاستدامة. ثم يستكشف الفصل ثانيَ بُعدي فعالية معايير الاستدامة الطوعية – الاعتماد – بدراسة مختلف الطرائق التي يمكن بها تحليل اعتماد معايير الاستدامة الطوعية وتحديدِ العوائق التي تعترض الاعتماد.

ألف- مسارات لإحداث آثار من خلال اعتماد معايير الاستدامة الطوعية

ثمة أربعة مسارات أو تدخلات رئيسية تهدف من خلالها معايير الاستدامة الطوعية إلى إحداث آثار على أرض الواقع: التدخلات التنظيمية، والتدخلات في السوق، وبناء القدرات، وإذكاء الوعي (الشكل 9). ويرِد بيان هذه المسارات بمزيد من التفصيل أدناه، إلى جانب إيراد أمثلة ملموسة.

الشكل 9

مسارات لإحداث آثار لمعايير الاستدامة الطوعية

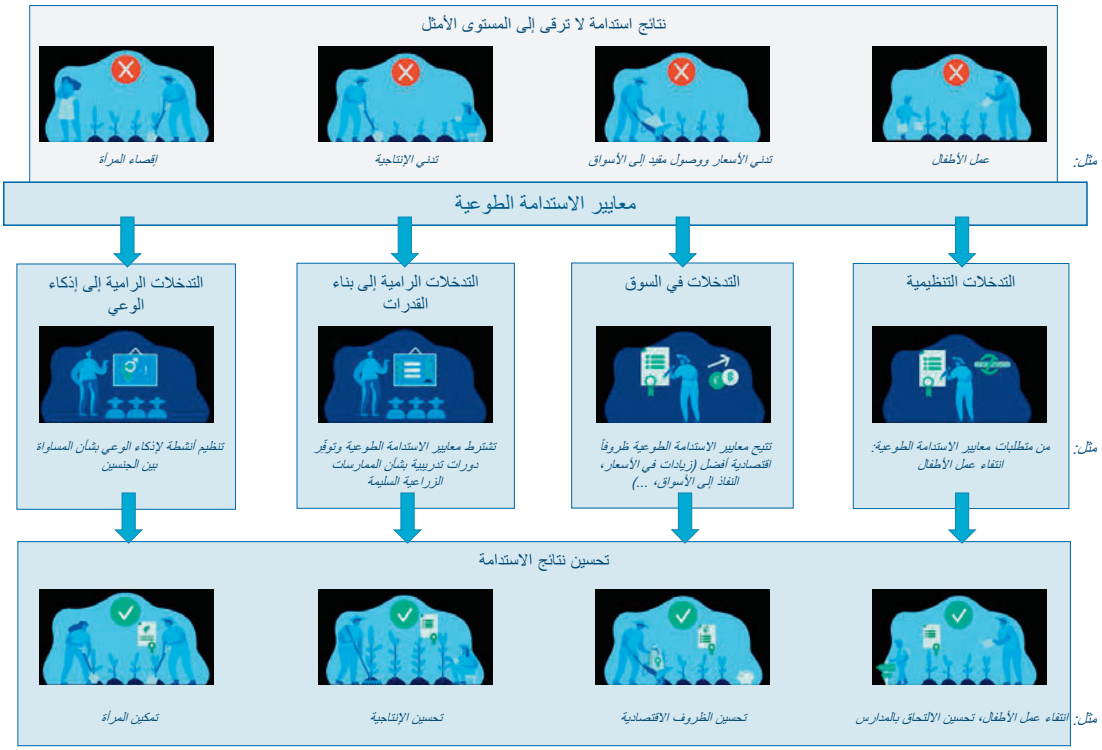

أولاً، تعتمد معايير الاستدامة الطوعية على التدخلات التنظيمية لإحداث آثار على الاستدامة. فعند التقدم بطلب اعتماد معايير الاستدامة الطوعية، قد يتعين على المشاركين تخصيص استثمارات من أجل تعديل ممارساتهم في مجال الإنتاج في سبيل الامتثال لمعايير الاستدامة، مثل تنفيذ أنظمة إدارة مياه الصرف الصحي أو ضمان عدم استخدام الأطفال. وبذلك تجسِّد معايير الاستدامة الطوعية تدخلاً تنظيمياً من حيث إنَّ ممارسات المنتجين البيئية والاجتماعية تتحسن بفعل الامتثال للمعايير. فهم يكفلون، على سبيل المثال، معالجة مياه الصرف الصحي ويتجنبون استخدام مواد كيميائية سمية، أو يمتنعون عن استخدام الأطفال. ومن شأن هذا الأمر أن يؤدي بدوره إلى تحسين نتائج الاستدامة البيئية والاجتماعية، مما يفضي، على سبيل المثال، إلى الحد من جريان النفايات السائلة في مستجمعات المياه الحرجة، أو تحسين النتائج التعليمية للأطفال والشباب.

ثانياً، تهدف معايير الاستدامة الطوعية إلى تحسين الاستدامة من خلال التدخلات في السوق. فعند اعتماد أحد المعايير، قد تمنح الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الأولية، مثل المشترين، ظروفاً اقتصادية تفضيلية للمنتجين الممتثلين لمعايير الاستدامة الطوعية، بسبل تشمل زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق أو الزيادات في الأسعار. ويكون النفاذ إلى الأسواق أحياناً مشروطاً بحصول المنتجين على شهادة معايير الاستدامة الطوعية لمنتجاتهم، بالنظر إلى أنَّ المشترين في المراحل الأولى، مثل تجار التجزئة، كثيراً ما يطلبون منهم تقديم هذه الشهادة من أجل شراء سلعهم. ونتيجة لذلك، تتحسن الظروف الاقتصادية للمنتجين، إذ يحصلون في كثير من الأحيان على أسعار أعلى لمنتجاتهم أو يتسنى لهم الوصول إلى أسواق لم يكن النفاذ إليها ميسوراً من قبل. ومن شأن تحسن الظروف الاقتصادية للمنتجين أن يفضي بدوره إلى زيادة دخل الأسر ورفاهها. وعلاوة على ذلك، يُفترض أن توفِّر التدخلات في السوق الحوافز اللازمة للمنتجين لاعتماد معايير الاستدامة الطوعية والامتثال لها.

ثالثاً، تعتمد معايير الاستدامة الطوعية على التدخلات الرامية إلى بناء القدرات لتحسين الاستدامة. فعند اعتماد معايير الاستدامة الطوعية، يتعين على الكيانات المسؤولة عن الإدارة تنظيم أنشطة تتعلق ببناء القدرات، مثل توفير التدريب للمنتجين على الممارسات الزراعية الجيدة، أو على المهارات الإدارية المهنية. وغالباً ما تنظِّم بعض الكيانات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية نفسُها هذا التدريب. ونتيجة لذلك، ترتفع الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التدريب التقني على الممارسات الزراعية السليمة إلى زيادة الإنتاجية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل. وهكذا، يمكن أن يرتبط بناء القدرات في نهاية المطاف بتحسُّن الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً.

وأخيراً، تعمل المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية على تحسين الاستدامة من خلال تدخلات ترمي إلى إذكاء الوعي. فعند اعتماد معايير الاستدامة الطوعية، قد تُحث المنظمات التي تعتمد المعايير على تنظيم أنشطة لإذكاء الوعي، على سبيل المثال بشأن القضايا المتصلة بنوع الجنس. ونتيجة لذلك، يزداد الوعي بالقضايا الاجتماعية الحاسمة (مثل عدم تمكين المرأة). وقد يفضي هذا الأمر بدوره إلى تحسُّن السلوك الاجتماعي ونتائج الاستدامة، إذ يمكن أن تتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تقوم المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية نفسُها برفع مستوى الوعي ببعض قضايا الاستدامة التي ربما لم يُنظر فيها من قبل.

وقد عكفت مجموعة متزايدة من الأدبيات على تقييم آثار معايير الاستدامة الطوعية على أرض الواقع. وتعرض الأقسام التالية الأدلة الحالية على آثار معايير الاستدامة الطوعية بوجه عام، وأكثر تحديداً على آثارها على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة.

1- آثار معايير الاستدامة الطوعية على الاستدامة: الأدلة التجريبية

بوجه عام، تتضارب الأدلة على آثار معايير الاستدامة الطوعية على مختلف أبعاد الاستدامة. وتشير بعض الدراسات إلى آثار إيجابية لعملية التصديق، فيما لا يرى البعض الآخر أيَّ أثر، في حين تخلص دراسات أخرى – وإن كانت قليلة – إلى وجود آثار سلبية. وتتوقف طبيعة النتائج، عموماً، على معايير الاستدامة الطوعية، والسياق المحلي الذي تنفَّذ فيه هذه المعايير، فضلاً عن المؤشرات المقيسة والمنهجية المستخدمة في تقييم آثار معايير الاستدامة الطوعية.

ومع ذلك، فإنَّ قاعدة البيانات Evidensia، وهي منصة معارف تلخِّص أدلة موثوقة بشأن آثار معايير الاستدامة الطوعية، تتيح تكوين نظرة عامة على الأدلة الحالية على آثار معايير الاستدامة الطوعية على الاستدامة. ولتقديم نتائج قابلة للمقارنة وموثوقة، اختيرت الدراسات المدرجة في قاعدة البيانات Evidensia وفقاً لمعايير جودة صارمة فيما يتعلق بتصميم أبحاثها. ويجب أن تستند الدراسات إلى تحليل إحصائي، بما يتيح تمييز آثار معايير الاستدامة الطوعية، ومقارنة مجموعة تجريبية (مجموعة معتمدة) بمجموعة شاهدة (مجموعة غير معتمدة). ويجب أن تكون الدراسات حديثة أيضاً – لا تزيد على 10 سنوات (Evidensia, 2019). وتعرض قاعدة البيانات ما يقرب من 450 من آثار معايير الاستدامة الطوعية مستمدة من أكثر من 70 دراسة مختلفة. وتبيِّن قاعدة البيانات، فيما يتعلق بكل من هذه الآثار، ما إذا كان لمعايير الاستدامة الطوعية أثر إيجابي إذا كان أداء المجموعة المعتمدة أفضل من أداء المجموعة غير المعتمدة؛ ووجود أثر محايد إذا لم يكن هناك فرق من الناحية الإحصائية بين المجموعة المعتمدة والمجموعة غير المعتمدة؛ ووجود أثر سلبي إذا كان أداء المجموعة غير المعتمدة أفضل من أداء المجموعة المعتمدة.

ويبيِّن الجدول 1 وجود 205 آثار إيجابية و211 أثراً محايداً من بين 447 أثراً مدرجاً في الملخصات المرئية. ويبدو 31 فقط من هذه الآثار سلبيّاً. وتشمل هذه الآثار السلبية، على سبيل المثال، كون معايير الاستدامة الطوعية تزيد من تكاليف الإنتاج. ويمكن ملاحظة توزيع مماثل للآثار الإيجابية والمحايدة والسلبية في أنواع الآثار، أي الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويعرض الجدول 94 أثراً إيجابيّاً و93 أثراً محايداً و9 آثار سلبية فقط على القضايا البيئية. وفيما يتعلق بالأثر الاجتماعي والاقتصادي لمعايير الاستدامة الطوعية التي خضعت للدراسة، تُظهر قاعدة بيانات Evidensia 111 أثراً إيجابيّاً و118 أثراً محايداً و22 أثراً سلبيّاً (Marx et al., 2021).

الجدول 1

عدد الآثار الإيجابية والمحايدة والسلبية حسب الفئة

الفئة	إيجابي	محايد	سلبي
بيئي	94	93	9
اجتماعي واقتصادي	111	118	22
المجموع	**205**	**211**	**31**

المصدر: المؤلفون.

ومن المهم أنَّ الأدبيات تسلِّط الضوء على كون آثار معايير الاستدامة الطوعية محدَّدة السياق بدرجة كبيرة. وثمة حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث لفهم الظروف التي تفرز فيها المعايير آثاراً إيجابية، لا سيما فيما يتعلق بالتصميم المؤسسي لمعايير الاستدامة الطوعية (Marx et al., 2021). وفضلاً عن ذلك، يمكن أن تحدث موازنات بين أبعاد الاستدامة عند تقييم آثار معايير الاستدامة الطوعية. وتقدِّم الأقسام التالية لمحة عامة عن الأدلة الحالية على آثار معايير الاستدامة الطوعية على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى المؤشرات البيئية على نحو أكثر تحديداً.

2- الآثار الاجتماعية والاقتصادية

تحدِّد معظم معايير الاستدامة الطوعية مجموعة من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لإنتاج المنتجات المعتمدة و/أو التجارة فيها. وتحدَّد المتطلبات أساساً لمرحلة الإنتاج، وهو ما ينطبق على المنتجين الأساسيين والعمال المستخدمين (مركز التجارة الدولية، 2021). وفي المقابل، يركِّز عدد محدود فقط من معايير الاستدامة الطوعية على الجهات الفاعلة في المراحل الأولى من سلسلة القيمة، مثل التجار وشركات المعالجة.

ولتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمعايير الاستدامة الطوعية في مرحلة الإنتاج، تركِّز معظم الدراسات على مؤشرات يمكن تجميعها في ستة مجالات مواضيعية مختلفة حدَّدتها (Evidensia 2022). وتشمل هذه المجالات التكاليف التي يتحملها المشاركون والفوائد التي تعود عليهم (بما في ذلك تكاليف المدخلات، وصافي الدخل، والسعر، والعائد، والوصول إلى الأسواق المعتمدة والمعارف والتدريب)، وحقوق الطفل ورفاهه (بما في ذلك عمل الأطفال وتعليمهم)؛ والصحة والرفاه (بما في ذلك الأمن

الغذائي، والحصول على الرعاية الصحية، والتغذية، والمياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتخلص من النفايات)؛ وسبل العيش (بما يشمل الحصول على الائتمان، والحصول على الأراضي، والأصول، والفقر، والمساواة بين الجنسين)؛ والأجور وحقوق العمال (بما في ذلك مستويات الأجور، وساعات العمل، وتدابير الصحة والسلامة المهنية، والتأمين الصحي، واستمرار عقود العمل، وفرص العمل المحلية، والعمل الجبري، وحرية تكوين الجمعيات، والانتصاف من المظالم، والرضا الوظيفي، وتمكين العمال)؛ وحقوق المجتمعات الأصلية والمحلية (بما في ذلك مشاركتها في صنع القرار، وتطوير البنية التحتية للمجتمع المحلي مثل تنمية الطرق، والحماية الاجتماعية، مثل ممارسات تسوية النزاعات، والاعتراف بالحقوق المتعلقة بالأراضي). وفي المقابل، فإنَّ المؤشرات الرئيسية المستخدمة لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمعايير الاستدامة الطوعية على امتداد سلاسل القيمة هي إمكانية اقتفاء الأثر، والإيراداتُ، والتكاليفُ (Evidensia, 2022).

وقد أُجري عدد كبير من الدراسات لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمعايير الاستدامة الطوعية، ولو أنها تختلف من حيث النطاق. ويركِّز معظم هذه الدراسات على الأثر الاقتصادي، وكثيراً ما تهمل الآثار الاجتماعية (والبيئية)، وإن كان لجميع الركائز الثلاث للاستدامة نفس القدر من الأهمية لتحليل الاستدامة وتحسينها في نهاية المطاف (Traldi, 2021). وعلاوة على ذلك، يركِّز معظم الدراسات على القطاع الزراعي، إذ نُشر أكثر من 100 دراسة في مجلات دورية محكَّمة، ثم (بترتيب تنازلي) الغابات ومصايد الأسماك والطاقة وغيرها (Evidensia, 2022; Traldi, 2021; Meemken, 2020; Oya et al., 2018). وتركِّز الدراسات المتعلقة بالقطاع الزراعي على البن، في حين أنَّ قطاعات القطن والسكر والكاكاو وفول الصويا وزيت النخيل لا تُتناول بالقدر ذاته. وهناك أيضاً اختلال في التوازن الجغرافي. إذ تتناول معظم الدراسات القارة الأفريقية، تليها أمريكا اللاتينية وآسيا. ولم تُجر حتى الآن أي دراسات عن أمريكا الشمالية أو أستراليا، على الرغم من إجراء عمليات التصديق في هذه المناطق. وعلاوة على ذلك، يركِّز معظم الدراسات على شهادات الاتحاد الدولي للمنظمات المانحة لعلامة التجارة العادلة (Fairtrade) أو تحالف الغابات المطيرة أو برنامج UTZ، في حين أنَّ الدراسات التي تركِّز على الشهادات العضوية قليلة جدّاً.

وفيما يتعلق بالنتائج، تُظهر الاستعراضات الحديثة التي تركِّز على الدراسات التي قاست الآثار قياساً كميّاً أنَّ لمعايير الاستدامة الطوعية آثاراً متضاربة، بمعنى أنَّ الدراسات تخلص أساساً إلى آثار إيجابية، بينما لا تقف دراسات أخرى على أي آثار أو تخلص إلى وجود آثار سلبية ((Oya et al., 2018; Traldi, 2021; Meemken, 2020; DeFries et al., 2017; UNFSS, 2022). وغالباً ما ترتبط الآثار السلبية المحتملة بالأبعاد الاقتصادية للاستدامة، وتشير إلى زيادة التكاليف على المنتجين. وتتوقف النتائج أيضاً على المؤشرات التي خضعت للبحث وسياق البحث قيد الاستعراض.

وفيما يتعلق بالآثار الاقتصادية، يخلص حوالي نصف الدراسات، بوجه عام، إلى وجود آثار إيجابية لمعايير الاستدامة الطوعية. ويخلص ثلث هذه الدراسات إلى عدم وجود آثار اقتصادية هامة، فيما يخلص حوالي عُشُرها إلى وجود آثار سلبية. وفيما يخص الآثار الاجتماعية، لا تجد غالبية الدراسات (حوالي الثلثين) أي آثار مهمة لمعايير الاستدامة الطوعية، بينما يقف ثلث هذه الدراسات على آثار إيجابية، والقليل منها يخلص إلى وجود آثار سلبية (Traldi, 2021). وعلاوة على ذلك، يبدو أنَّ الآثار على المؤشرات الاقتصادية أكثر إيجابية من الآثار على المؤشرات الاجتماعية. ويبدو أيضاً أنَّ الآثار أكبر فيما يتعلق بالمزارع الصناعية الزراعية الواسعة النطاق منها على صغار المزارعين (UNFSSS, 2022; Meemken, 2020). غير أنه لمّا كانت الدراسات الحالية تركِّز تركيزاً كبيراً على عدد قليل من المحاصيل، أو على بعض أنواع معايير الاستدامة الطوعية أو على بعض البلدان، فينبغي تفسير هذه النتائج بحذر، من حيث إنه لا يمكن تعميمها، خاصة وأنَّ الآثار كثيراً ما تكون مرتبطة بالسياق.

3- الآثار البيئية

تختلف معايير الاستدامة الطوعية من حيث السبل التي تسعى من خلالها إلى التخفيف من الآثار البيئية الضارة التي يفرزها الإنتاج ومدى صرامة معاييرها البيئية. وقد أجريت عدة دراسات لتقييم آثارها البيئية. ويركِّز معظم هذه الدراسات على مؤشرات يمكن تجميعها ضمن خمسة مجالات مواضيعية (Evidensia, 2022): تغير المناخ (بما في ذلك تكييف تقنيات الزراعة لزيادة قدرة المحاصيل على الصمود أمام موجات الجفاف، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة)؛ والغابات والنظم الإيكولوجية الأخرى (بما في ذلك حماية الغابات البكر والمناطق المحمية، والحد الأدنى المطلوب من الغطاء الحرجي للمنتجات من السلع الأساسية التي تُزرع تحت الأشجار الظليلة، والجهود المبذولة لإعادة مساحة الأراضي إلى حالتها

الطبيعية)؛ والمياه العذبة والمحيطات (بما في ذلك إنشاء مناطق عازلة حول الأنهار، ورصد استخدام المياه، والحد من استهلاك المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي)؛ ومبيدات الحشرات والأسمدة والتربة (بما في ذلك استخدام الأسمدة العضوية، وتقليل استخدام المبيدات الكيميائية ومبيدات الأعشاب، ومنع تعرية التربة، وتحسين الصحة)، والحفاظ على النباتات والحياة البرية (بما في ذلك حماية الأنواع المهدَّدة بالانقراض وحماية موائل النباتات والحياة البرية).

ويستند معظم الدراسات التي تقيِّم الآثار البيئية لمعايير الاستدامة الطوعية إلى دراسات حالات إفرادية (تتعلق إلى حد بعيد بالتصديق في قطاع البن)، وتركِّز أساساً على أمريكا اللاتينية وأفريقيا. فعلى سبيل المثال، قام تاكاهاشي وتودو (2013؛ 2014) بتحليل عملية التصديق في قطاع البن في إثيوبيا، وأظهر التحليل أنَّ التصديق يقلِّل من احتمال إزالة الغابات. وفي دراسة تقارن بين المزارع العضوية وغير العضوية في نيكاراغوا وكوستاريكا وغواتيمالا، خلص هاغار وآخرون (2015) إلى وجود تنوع أكبر في الأشجار في المزارع الحاصلة على شهادة الاعتماد. وخلص كارلسون وآخرون (2018) إلى أنَّ مزارع زيت النخيل المعتمدة من اجتماع المائدة المستديرة المعني باستدامة زيت النخيل في إندونيسيا تشهد إزالة غابات بدرجة أقل من المزارع غير المعتمدة.

ولخَّص ترالدي (2021) نتائج 45 دراسة بشأن الآثار البيئية لشهادات معايير الاستدامة الطوعية على النحو التالي: أبلغ 47 في المائة عن آثار إيجابية، فيما أبلغ 47 في المائة منها عن عدم وجود أي فرق بين المجموعات المعتمدة وغير المعتمدة، وأبلغ 6 في المائة عن آثار بيئية سلبية. وفي استعراض للأدلة المستمدة من 24 دراسة حول آثار التصديق الخاص بالسلع الزراعية المدارية في تحقيق أهداف الاستدامة في صفوف صغار المنتجين، أبلغ ديفرايز وآخرون (2017) عن نتائج إيجابية بنسبة 36 في المائة و64 في المائة من النتائج المحايدة.

ومن ثم، فإنَّ الأدلة على آثار معايير الاستدامة الطوعية على الاستدامة لا تزال، حتى الآن، متضاربة، ولو أنها، عموماً، إيجابية أو محايدة.

باء- الأخذ بمعايير الاستدامة الطوعية

البعد الثاني لقياس فعالية معايير الاستدامة الطوعية هو اعتمادها أو الأخذ بها. ويمثِّل الاعتماد بعداً ذا صلة بالفعالية بالنظر إلى أنه كلما اعتُمدت معايير الاستدامة الطوعية على نطاق أوسع، زاد احتمال إسهامها في تحسين الاستدامة. وإذا لم تُعتمد إلا على نحو هامشي، فإنَّ إمكانية إسهامها في تحويل عمليات الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية إلى عمليات أكثر استدامة تكون محدودة. ويمكن قياس اعتماد معايير الاستدامة الطوعية من خلال مؤشرات مختلفة، مثل عدد معايير الاستدامة الطوعية المطبَّقة في مختلف البلدان، وتوزيع معايير الاستدامة الطوعية عبر القطاعات، وعدد المنتجين المعتمَدين أو الشركات المعتمدة، ونسبة حجم الإنتاج المعتمد في إجمالي حجم الإنتاج، وحصة أرض الإنتاج المعتمدة في إجمالي الأرض المخصَّصة للإنتاج.

وقد بيَّن الفصل الأول أنَّ عدد المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية النشطة على الصعيد العالمي قد زاد زيادة كبيرة بمرور الوقت. غير أنَّ نطاق عملها غير موزَّع بالتساوي عبر البلدان والقطاعات والسلع الأساسية.

أولاً، يتباين اعتماد معايير الاستدامة الطوعية على الصعيد القُطْري. فاستناداً إلى بيانات مستمدة من خريطة معايير مركز التجارة الدولية، قام التقرير الرئيسي الرابع لمنتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة (2020) بحساب معدلات اعتماد معايير الاستدامة الطوعية، بقسمة عدد المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية، النشطة في بلد ما، على العدد الإجمالي في جميع أنحاء العالم. وهذه العملية تعطي مؤشراً على المناطق التي تكون فيها هذه المنظمات هي الأكثر نشاطاً. ويعرض الشكل 10 ترتيباً للبلدان حسب عدد معايير الاستدامة الطوعية المعتمدة. ويمكن أن تُستخلص من هذا الشكل عدة ملاحظات.

الشكل 10

ترتيب البلدان حسب عدد معايير الاستدامة الطوعية المعتمدة (نسبة معايير الاستدامة الطوعية في بلد ما من إجمالي عدد معايير الاستدامة الطوعية)

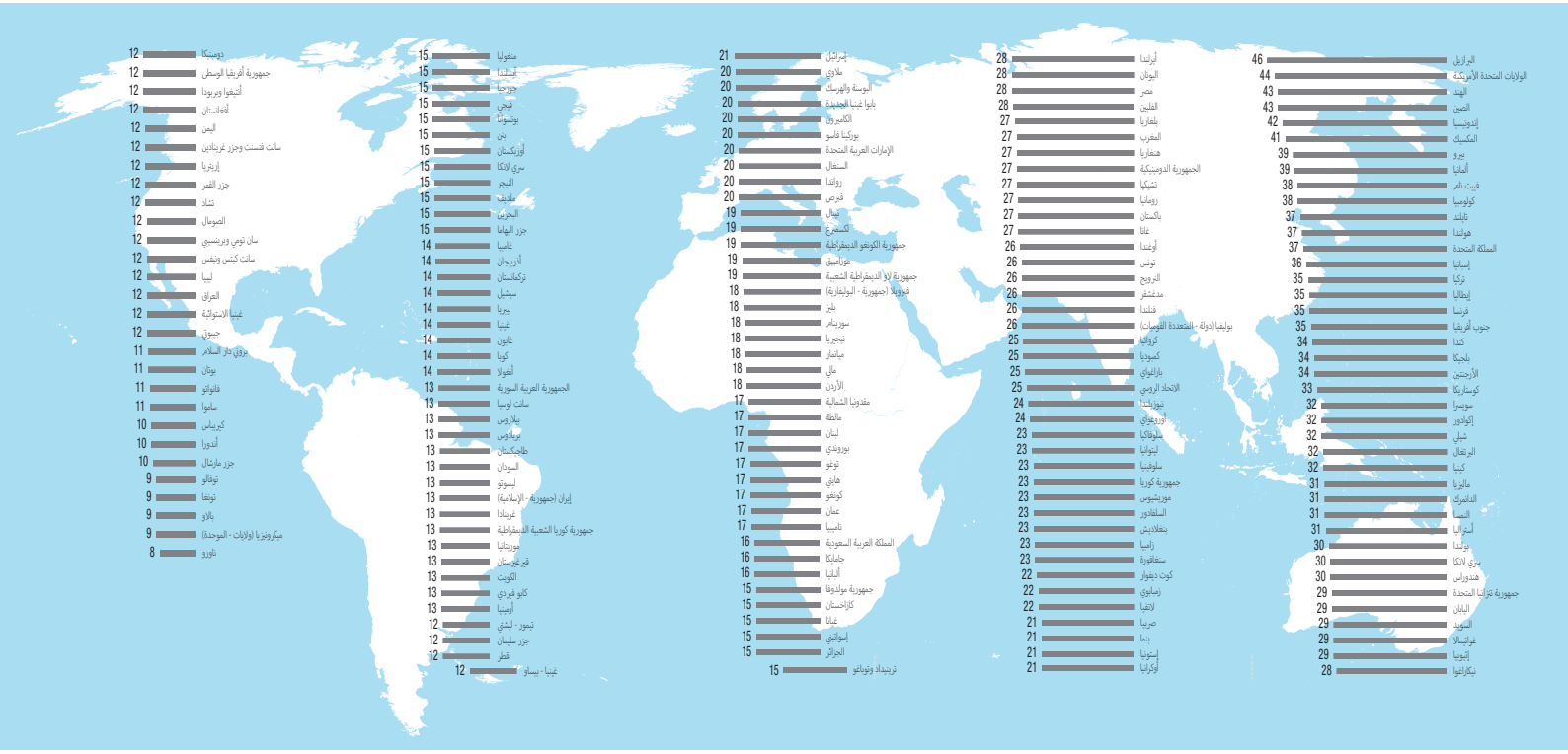

المصدر: المؤلفون استناداً إلى البيانات الواردة في التقرير الرئيسي الرابع لمنتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة (2020).

أولاً، يبدو أنَّ المنظمات التي تدير معايير الاستدامة الطوعية تنشط في جميع البلدان، ولكن هناك تبايناً كبيراً بين البلدان، وهو أمر يمكن توقعه بوجه عام بالنظر إلى الاختلافات في حجم اقتصاداتها. ثانياً، يبدو أنَّ التباين في معدلات الاعتماد يتماشى إلى حد ما مع مستويات الدخل. فالبلدان منخفضة الدخل – وإلى حد ما البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا – كثيراً ما تكون فيها معايير الاستدامة الطوعية أقل من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الأعلى. غير أنَّ هناك استثناءات. فعلى سبيل المثال، تسجِّل بعض البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا معدلات عالية، مثل إندونيسيا وفييت نام والهند. ومن ثم فإنَّ مستويات الدخل لا تعطي بالضرورة صورة عن معدلات اعتماد معايير الاستدامة الطوعية. فالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي تسجِّل معدلات جيدة هي عادةً البلدان التي تتَّبع سياسة تنمية اقتصادية موجَّهة للتصدير وتُصدِّر مجموعة واسعة من المنتجات. وأخيراً، حتى بعض البلدان المنخفضة الدخل تسجِّل معدلات عالية إلى حد ما، مثل إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه البلدان تسجِّل معدلات عالية نسبيّاً لأنَّ سلعها الموجَّهة للتصدير، مثل البن، كثيراً ما تكون معتمدة من مخططات معايير استدامة طوعية متعددة.

وبالإضافة إلى توزيع معايير الاستدامة الطوعية غير المتكافئ عبر البلدان، هناك أيضاً توزيع غير متكافئ لهذه المعايير عبر القطاعات. ويبيِّن الشكل 4 أعلاه أنَّ معايير الاستدامة الطوعية تطبَّق في المقام الأول في القطاع الزراعي وفي المنتجات الاستهلاكية والأغذية المصنَّعة وقطاع الملابس. وفي المقابل، يسري عدد قليل فقط من معايير الاستدامة الطوعية في قطاعات مثل الإلكترونيات أو المجوهرات.

ومع ذلك، فإنَّ مجرد النظر إلى عدد معايير الاستدامة الطوعية المطبَّقة في قطاع معيَّن لا يعطي مؤشراً على درجة اعتمادها من قِبَل الجهات الفاعلة الاقتصادية في ذلك القطاع. ومن ثم، يلزم تحليل مؤشرات أخرى من أجل فهم أفضل لمعدلات

اعتماد معايير الاستدامة الطوعية. ومن شأن دراسة عدد حاملي الشهادات أن يساعد في تقييم نطاق الاعتماد. ومع ذلك، من الصعب تقييم هذا الرقم لأنَّ معايير الاستدامة الطوعية لا تفصح جميعها عن معلومات عن عدد الشهادات التي تُصدرها. وفضلاً عن ذلك، لا يوفِّر عدد حاملي الشهادات معلومات عن حجم عملياتهم المعتمدة. ومن ثم، فإنَّ هناك حاجة إلى مؤشرات أخرى، مثل حصة السلعة المعتمدة (من حيث الحجم) في إجمالي إنتاج السلع (من حيث الحجم)، وحصة مساحة الإنتاج المعتمد من إجمالي مساحة الإنتاج.

وفي هذا الصدد، توفِّر التقارير السنوية لمركز التجارة الدولية عن حالة الأسواق المستدامة، بالتعاون مع معهد بحوث الزراعة العضوية والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، المعلومات الأكثر شمولاً عن السلع المعتمدة على الصعيد العالمي وإمكانية تتبع تطورها منذ عام 2008. وهذه التقارير تجمع بيانات من 14 منظمة رئيسية من المنظمات التي تدير معايير الاستدامة الطوعية على الصعيد العالمي، تشمل ثماني سلع زراعية، وهي الموز والكاكاو والبن والقطن وزيت النخيل وفول الصويا وقصب السكر والشاي، بالإضافة إلى الحراجة. وتُظهر النتائج الرئيسية لتقرير عام 2020 أنَّ عملية التصديق قد تكثَّفت على مدار العقد الماضي، سواء من حيث حصة السلع المعتمدة في أسواقها، أو من حيث حصة المساحة المخصَّصة للإنتاج المعتمد.

أولاً، فيما يتعلق بحصة الإنتاج المعتمد (من حيث الحجم) في إجمالي الإنتاج (حسب الحجم)، خلص التقرير إلى أنَّ نسبة متزايدة من السلع الثماني التي خضعت للدراسة قد اعتُمدت بمرور الوقت (باستثناء فول الصويا)، ولو أنَّ الزيادة تفاوتت حسب السلعة (الشكل 11). ووفقاً للتقديرات، ارتفع الإنتاج العالمي المعتمد من البن من 9 في المائة في عام 2008 إلى 20–40 في المائة في عام 2020، وإنتاج الكاكاو من 3 في المائة في عام 2008 إلى 26–44 في المائة في عام 2020، وزيت النخيل من 2 في المائة في عام 2008 إلى حوالي 15 في المائة في عام 2020، والشاي من 6 في المائة في عام 2008 إلى 16–22 في عام 2020، والقطن من 1 في المائة في عام 2008 إلى 18–20 في المائة في عام 2020، والموز من 2 في المائة في عام 2008 إلى 6–10 في المائة في عام 2020، وقصب السكر من 1 في المائة في عام 2008 إلى 7–8 في المائة في عام 2020. وكان فول الصويا هو المنتج الوحيد الذي سجَّل انخفاضاً، من 2 في المائة في عام 2008 إلى 1–2 في المائة في عام 2020 (Meier et al., 2020). وفضلاً عن ذلك، اعتمد مجلس رعاية الغابات و/أو برنامج إقرار خطط إصدار الشهادات الحرجية، في عام 2020، حوالي 10 في المائة من غابات العالم مقابل 7 في المائة في عام 2008. ومع ذلك، فإنَّ هذا الاتجاه العام ينطوي على اختلافات كبيرة على الصعيد القُطري، حيث يزداد الاعتماد بقوة في بعض الحالات، بينما ينخفض في حالات أخرى (Depoorter and Marx, 2022). وخلاصة القول أنَّ معايير الاستدامة الطوعية قد باتت شائعة في العديد من القطاعات.

غير أنَّ التقرير يبيِّن أيضاً أنه لا تزال هناك إمكانيات كبيرة لتوسُّع نطاق معايير الاستدامة الطوعية أكثر. فمن حيث حصة مساحات الإنتاج المعتمد في إجمالي المساحة المخصَّصة للإنتاج، يقدِّر التقرير أنَّ مساحة أراضي الإنتاج المعتمدة من 12 من معايير الاستدامة الطوعية الزراعية الرائدة لا تمثِّل سوى 1,94 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية على الصعيد العالمي. غير أنَّ هذه النسبة آخذة في الازدياد، كما أكد تايلور وآخرون (2017)، إذ وضعوا خريطة لتغطية 12 من معايير الاستدامة الطوعية الزراعية الرائدة، وخلصوا إلى أنَّ الأراضي الزراعية المعتمدة تنمو بنحو 11 في المائة سنوياً. ولاحظوا أنَّ نسبة الأراضي الزراعية المعتمدة أعلى في البلدان التي تُعَدُّ من كبار منتجي السلع الأساسية الزراعية. واللافت للانتباه أكثر أنهم خلصوا إلى أنه حتى عند النظر فقط إلى المناطق أو البلدان التي يكثر فيها إنتاج السلع الزراعية، فإنَّ التصديق لا يوزَّع توزيعاً موحَّداً. فعلى سبيل المثال، بينما يُنتج الموز والكاكاو والبن وزيت النخيل وفول الصويا وقصب السكر في العديد من البلدان الاستوائية، فإنَّ التصديق على هذه السلع يتركز في بلدان محدَّدة أو في مناطق محدَّدة من البلدان. ففيما يتعلق بالموز، يُعتبر التصديق أكثر كثافة في بعض مناطق الإكوادور والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا وكولومبيا وهندوراس. ويتركز الكاكاو المعتمد في الغالب في كوت ديفوار، والبن المعتمد في أمريكا الوسطى والبرازيل وكولومبيا، وزيت النخيل المعتمد في إندونيسيا وماليزيا، وفول الصويا المعتمد في الأرجنتين والبرازيل، وقصب السكر المعتمد في البرازيل.

وتشير هذه النتائج إلى أنَّ مسألة إنتاج كميات ضخمة من سلع أساسية تسري بشأنها معايير استدامة طوعية قد يكون لها دور في هذا الصدد، بيْد أنها ليست كافية في حد ذاتها لتفسير اعتماد هذه المعايير.

الشكل 11

حصة إنتاج السلع الأساسية المعتمدة من إجمالي إنتاج السلع، 2008 و2020

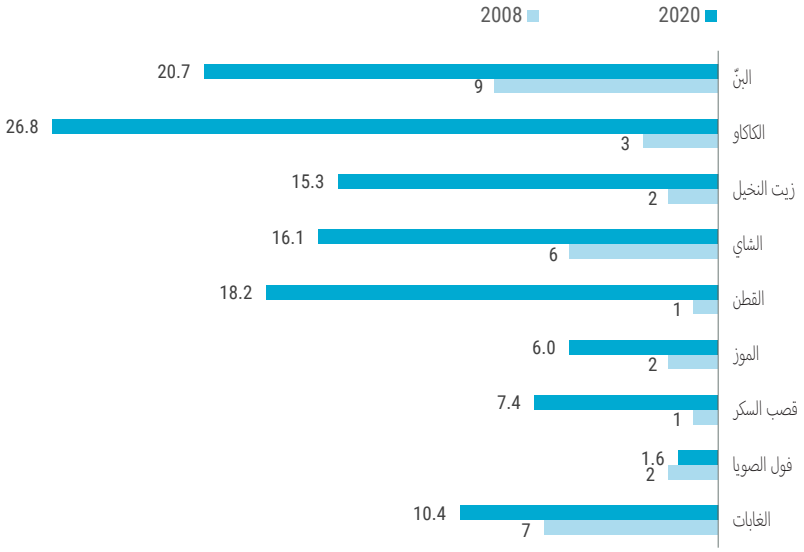

1- العوائق التي تعترض اعتماد معايير الاستدامة الطوعية

بيَّن القسم السابق أنَّ اعتماد معايير الاستدامة الطوعية غير متكافئ عبر البلدان، ويشير إلى أنه لا تزال هناك حواجز أمام تعميم معايير الاستدامة الطوعية. ويمكن الوقوف في الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة على أربعة عوائق رئيسية أمام الاعتماد: التكاليف التي ينطوي عليها استصدار الشهادات، وعدم وجود حوافز لاعتماد معايير الاستدامة الطوعية، والثغرات التي تشوب الحوكمة، والمقاومة الاجتماعية والسياسية لمعايير الاستدامة الطوعية (الشكل 12). وعادةً ما يواجه هذه الحواجز أساساً المنتجون من صغار المزارعين في البلدان النامية.

الشكل 12

العوائق التي تعترض اعتماد معايير الاستدامة الطوعية

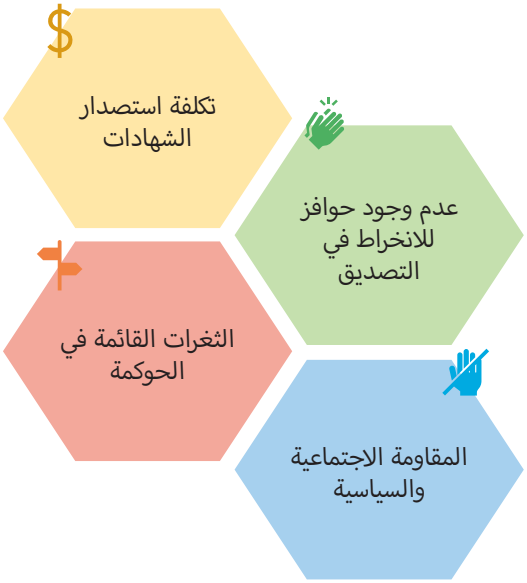

تكلفة استصدار الشهادات

التكاليف التي ينطوي عليها الحصول على الشهادة نوعان: تكاليف التصديق وتكاليف الامتثال (Schleifer et al., 2019). وتكاليف التصديق هي التكاليف التي تنطوي عليها مختلف خطوات عملية التصديق. وهي تشمل تكاليف عمليات التدقيق، التي يجب أن تدفع عنها الجهة المعتمدة للمعايير، والتكاليف المرتبطة بقرار التصديق، إذ تفرض بعض المنظمات التي تدير معايير الاستدامة الطوعية رسوماً على الشهادة التي تُصدرها. ويتعين على مقدّمي طلبات الحصول على شهادة معايير الاستدامة الطوعية أيضاً وضع خطط إدارة من أجل الحصول على الشهادة، وتكون عمليات التدقيق مكثَّفة من حيث الوقت المخصَّص والبيانات المطلوب تقديمها. ويجب على مقدِّم الطلب جمع وتقديم البيانات ذات الصلة المرتبطة بجميع المتطلبات. غير أنَّ هذه البيانات كثيراً ما تكون غير متاحة بسهولة، ولا سيما في البلدان النامية. وإلى جانب تكاليف التصديق، يتحمل المنتجون تكاليف الامتثال لجعل ممارسات الإنتاج متوافقة مع متطلبات معايير الاستدامة الطوعية. وقد يتطلب هذا الأمر استثماراً ضخماً واكتساب الخبرات، لا سيما بالنسبة للمنتجين (في البلدان النامية عادةً) الذين يفتقرون إلى القدرة على الامتثال مسبقاً.

عدم وجود حوافز للانخراط في التصديق

توفِّر المنافع الاقتصادية حافزاً مهمّاً للمنتجين للحصول على شهادة الاعتماد، ولكن عندما يكون من غير المؤكَّد ما إذا كانت هذه المنافع ستتحقق، يكون الحافز ضئيلاً لاعتماد معايير الاستدامة الطوعية. ويلزم، إلى حد ما، تعويض التكاليف المتكبدة للحصول على الشهادة بإيرادات إضافية. ويمكن أن تتخذ الفوائد الاقتصادية المرتبطة بالتصديق شكلين: زيادات في الأسعار وزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق. غير أنَّ هذه الحوافز غير مضمونة، وهو ما من شأنه أن يثني عن اعتماد معايير الاستدامة الطوعية.

وفيما يتعلق بالزيادات في الأسعار، تضمن بعض المنظمات التي تدير معايير الاستدامة الطوعية، مثل Fairtrade، زيادة في السعر (أو في الدخل) للمنتجين على سلعهم المعتمَدة. ومن شأن هذا الشكل من الدخل الإضافي المباشر للمنتجين أن يحفزهم على اعتماد معايير الاستدامة الطوعية. غير أنَّ الزيادات في الأسعار غير مضمونة، بوجه عام، ويتوقف وجودها على ديناميات السوق. فقد يكون المستهلكون مستعدين أو لا يكونون على استعداد لدفع زيادة في السعر على المنتجات المعتمدة. وعلاوة على ذلك، حتى عندما يكونون على استعداد لدفع زيادة في السعر، لا يستفيد منها المنتجون والموزِّدون بالضرورة، من حيث إنه يتعين عليهم التفاوض على تلك الزيادة مع المشترين. وعادةً ما يكون لدى صغار المنتجين، ولا سيما في البلدان النامية، قدرة تفاوضية أقل، مما يؤدي إلى استفادة جهات فاعلة قوية في سلسلة القيمة من الزيادة في السعر في كثير من الأحيان (Grabs, 2020; Ponte, 2019).

ويمكن أن تشكِّل معايير الاستدامة الطوعية عاملاً ميسِّراً للتجارة، إذ يمكنها أن تزيد الطلب من خلال توفير معلومات عن كيفية إنتاج السلع وتوزيعها. غير أنَّ هذا الحافز لا يمكن أن يكون فعالاً إلا إذا كان لدى البلدان ما يكفي من المنتجات التي يمكن اعتمادها بموجب معايير الاستدامة الطوعية للتصدير (من حيث القيمة والحجم)، وكانت هناك أسواق للمنتجات المعتمَدة من معايير الاستدامة الطوعية. وإذا ظلت الصادرات محدودة، أو إذا لم تكن هناك سوق لتصريف المنتجات المعتمدة، فإنَّ حوافز التصديق ستظل ضئيلة.

الثغرات القائمة في الحوكمة

تُبرز عدة دراسات أهمية السياق السياسي والمؤسسي الذي تُستخدم فيه معايير الاستدامة الطوعية، وتشير إلى الثغرات التي تشوب الحوكمة باعتبارها عائقاً إضافيّاً محتملاً أمام اعتماد معايير الاستدامة الطوعية. وقد أفاد استعراض الأدبيات لأكثر من 100 دراسة بأنَّ من الشروط اللازمة لاستخدام معايير الاستدامة الطوعية، وإن كان هذا الشرط غير كاف، وجودَ مؤسسات وطنية تهيِّئ بيئة داعمة للامتثال للمعايير (Loconto and Dankers, 2014). وهذا يعني أنَّ البلدان ذات هياكل حوكمة فعالة وجيدة الأداء تهيّئ سياقاً مؤسسيّاً أفضل لاعتماد معايير الاستدامة الطوعية. ولعل مردَّ ذلك إلى أنَّ المنتجين في هذه البلدان متعوِّدون على الامتثال للقواعد أكثر من نظرائهم الموجودين في بلدان ذات هياكل حوكمة أضعف، ومن ثم يواجهون صعوبات أقل في الامتثال لمتطلبات معايير الاستدامة الطوعية.

وفي المقابل، يمكن أن يشكِّل السياق السياسي والمؤسسي، في البلدان ذات هياكل حوكمة أضعف، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، عائقا أمام اعتماد معايير الاستدامة الطوعية بسبب الثغرات التي تشوب الحوكمة (Auld et al., 2015). ويمكن، في مثل هذا السياق، أن يكون هناك تباين بين اللوائح العامة ومتطلبات معايير الاستدامة الطوعية من حيث صرامة القواعد التي تنص عليها، بل وأيضاً من حيث إنفاذها. ففي بلد ذي لوائح عامة أقل صرامة أو ضعيفة الإنفاذ، تكون الجهات الفاعلة الاقتصادية أقل تعوُّداً على الامتثال للقواعد. ونتيجة لذلك، يتطلب الامتثال لمعايير الاستدامة الطوعية بذل هذه الجهات مزيداً من الجهود. ومن ثم قد تكون هذه الثغرات في الحوكمة عائقاً أمام اعتماد معايير الاستدامة الطوعية.

المقاومة الاجتماعية والسياسية

يفيد بعض المؤلفين بأنَّ معايير الاستدامة الطوعية يُنظر إليها أحياناً على أنها آليات لإنفاذ علاقات القوة القائمة، ولا سيما من جانب الشركات الرائدة في سلاسل القيمة العالمية، التي يوجد الكثير منها في البلدان المتقدمة. ذلك أنَّ هذه الشركات تحدِّد الاستدامة وفقاً لوجهات نظرها ومصالحها، وتشترط أن يتَّبع جميع مورِّديها هذا النهج. ومن شأن هذا الأمر أن يفرز مقاومة بعض المنتجين في البلدان النامية اعتمادَ معايير الاستدامة الطوعية إذا اعتقدوا أنَّ معايير البلدان المتقدمة تُفرَض عليهم (Auld and Renckens, 2021; Levy et al., 2016). ويمكن أن تصدر هذه المقاومة لمعايير الاستدامة الطوعية عن فرادى المنتجين، بل وأيضاً عن الحكومات في البلدان النامية. وقد يشكِّل هذا التوتر أو الانقسام بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية عاملاً مثبِّطاً لاعتماد معايير الاستدامة الطوعية. وعلاوة على ذلك، قد يشجِّع هذ الواقع أيضاً على اعتماد ترتيبات مؤسسية بديلة ذات طابع محلي أكبر.

ومن شأن استمرار هذه الضروب من الحواجز أمام اعتماد معايير الاستدامة الطوعية أن يفرز آثاراً إقصائية كبيرة، لا سيما بالنسبة لصغار المنتجين في البلدان النامية.

الفصل الرابع

معايير الاستدامة الطوعية والسياسة العامة

الفصل الرابع- معايير الاستدامة الطوعية والسياسة العامة

كما هو مبيَّن في الفصل الثاني، فإنَّ من العوامل التي أسهمت في انتشار معايير الاستدامة الطوعية تزايد اعتراف الحكومات بها، وإدماجها في السياسة العامة. ويستكشف هذا الفصل شتى أنواع السياسات العامة التي أُدمجت فيها معايير الاستدامة الطوعية (أو التي يمكن إدماجها فيها). وتشمل هذه السياسات العامة أنظمة النفاذ إلى الأسواق، والسياسة التجارية، وسياسة المشتريات الحكومية، وبذل العناية الواجبة، وتدابير تشجيع الصادرات.

الشكل 13

دمج معايير الاستدامة الطوعية في مختلف السياسات العامة

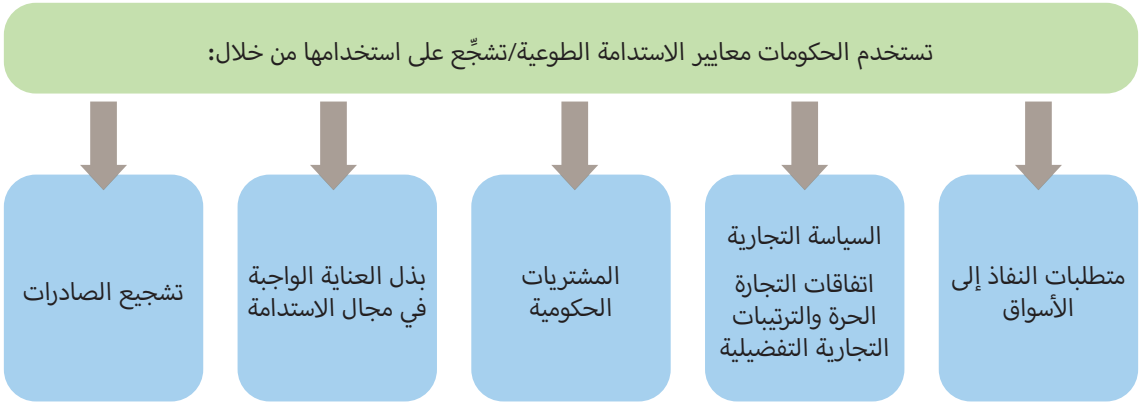

ألف- أنظمة النفاذ إلى الأسواق

تُستخدم معايير الاستدامة الطوعية على نحو متزايد في أنظمة النفاذ إلى الأسواق أو تُدمج بالإحالة إليها في اللوائح التي تحدِّد المنتجات التي يمكن أن تنفذ إلى السوق أو العكس. ثم تصبح معايير الاستدامة الطوعية شرطاً إلزاميّاً للنفاذ إلى الأسواق. ولا تتوافر بيانات بشأن عدد اللوائح التي تستند إلى معايير الاستدامة الطوعية – أو تشير إليها –، ولكن ترِد أدناه أمثلة حديثة لبيان كيفية دمج معايير الاستدامة الطوعية في أنظمة النفاذ إلى الأسواق.

فمن الأمثلة على ذلك أنَّ قانون جمهورية كوريا بشأن الاستخدام المستدام للأخشاب (2017) يعترف صراحة بمعايير الاستدامة الطوعية باعتبارها دليلاً على الامتثال لمتطلبات الشرعية (دائرة الغابات الكورية، 2017). وتهدف هذه اللائحة التنظيمية إلى التصدي لإزالة الغابات على نحو غير قانوني ومنع بيع الأخشاب المقطوعة بصورة غير قانونية في سوق ذلك البلد. والامتثال لهذا القانون إلزامي لجميع متعهدي قطاع الأخشاب أو تجار الأخشاب الذين يسعون إلى إنجاز أنشطتهم في جمهورية كوريا. ويتعين على مستوردي الأخشاب إعداد جميع مستندات ضمان الشرعية قبل استيراد الأخشاب إلى البلد. وتشرف دائرة الغابات الكورية على مشروعية واردات الأخشاب من خلال ضوابط ما قبل الاستيراد بمساعدة من المعهد الكوري للنهوض بالغابات، وهو وكالة تفتيش. ويتحقق المعهد من مستندات ضمان الشرعية ويقرر ما إذا كان يمكن للأخشاب المعنية دخول البلد. وتدعم تنفيذَ القانون المعايير التفصيلية لتقرير مشروعية الأخشاب والمنتجات الخشبية المستوردة، وهي معايير تحدِّد المتطلبات التي يتعين أن تستوفيها الأخشاب والمنتجات الخشبية المستوردة والمنتجة محليّاً. ويتضمن القانون قائمة شاملة بالمستندات والشهادات التي تعترف جمهورية كوريا بأنها تضمن مشروعية محصول الأخشاب. وتتضمن هذه المستندات، على وجه الخصوص، إشارات صريحة إلى معايير الاستدامة الطوعية وإلى الشهادات التي يُصدرها مجلس رعاية الغابات وبرنامج إقرار خطط إصدار الشهادات الحرجية باعتبارها دليلاً على الشرعية (دائرة الغابات الكورية، 2018؛ منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، 2020).

وثمة مثال آخر مثير للاهتمام تؤدِّي فيه معايير الاستدامة الطوعية دوراً في أنظمة النفاذ إلى الأسواق، يتمثل في التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن الطاقة المتجددة. ويهدف التوجيه إلى تحقيق عدد من الأهداف الإلزامية لتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك استخدام الوقود الأحيائي باعتباره مصدراً من مصادر الطاقة المتجددة. ولضمان استيراد الاتحاد الأوروبي للوقود الأحيائي المستدام، وضع التوجيه مجموعة من معايير الاستدامة للوقود الأحيائي، ويمكن أن توفِّر شهادة معايير الاستدامة الطوعية دليلاً على الامتثال لتلك المعايير. وفي حين أنَّ المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية تصدِّق على معظم أنواع الوقود الأحيائي المستدام المتاحة في سوق الاتحاد الأوروبي، فإنها لا تقدِّم جميعها دليلاً على الامتثال اللازم لدخول هذه السوق، إذ لا تستوي المنظمات في كيفية وضع المعايير وفي ما تضعه من معايير. وفي هذا الصدد، من المكونات الرئيسية للتوجيه المذكور نظامُ اعتراف قائمٌ على المتطلبات الموضوعية والإجرائية التي يتعين على الكيانات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية استيفاؤها حتى تنهض شهاداتها دليلاً على الامتثال لمعايير الاستدامة. ويعترف الاتحاد الأوروبي حالياً بحوالي اثني عشر كياناً، بما في ذلك على سبيل المثال اجتماع المائدة المستديرة المعني بالإنتاج المسؤول لفول الصويا، واجتماع المائدة المستديرة المعني بالمواد الأحيائية المستدامة.

ومع ذلك، وقف تقييم للتصديق على الوقود الأحيائي المستدام أجراه ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي على عدد من أوجه القصور في نظام التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن الطاقة المتجددة (انظر منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، 2020)، وهو ما يكشف عن التحديات التي تنشأ عند دمج معايير الاستدامة الطوعية في أنظمة النفاذ إلى الأسواق. وخلص ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي (2016) إلى أنَّ إجراءات تقييم الاتحاد الأوروبي للاعتراف بمعايير الاستدامة الطوعية لا تأخذ في الاعتبار بما فيه الكفاية عدداً من الجوانب الحاسمة المتعلقة باستدامة الوقود الأحيائي. وخلص إلى أنَّ بعض معايير الاستدامة الطوعية المعترف بها لا تعالج بما فيه الكفاية قضايا اجتماعية واقتصادية مثل العمل القسري وعمل الأطفال والنزاعات المتعلقة بحيازة الأراضي. وخلص أيضاً إلى أنَّ بعض المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية لا تتَّبع نهجاً شفافاً بما فيه الكفاية. وكانت آخر خلاصاته أنه عند الاعتراف رسمياً بواحدة من المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية، لا يتحقق الاتحاد الأوروبي على نحو كاف مما إذا كانت تطبِّق بالفعل معايير التصديق التي التزمت بها في طلبها للحصول على الاعتراف.

باء- السياسة التجارية: اتفاقات التجارة الحرة ونظام الأفضليات المعمَّم

يمكن أن تضطلع معايير الاستدامة الطوعية أيضاً بدور في السياسة التجارية، وأكثر تحديداً من خلال أداتين تجاريتين: اتفاقات التجارة الحرة (منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، 2020) والترتيبات التجارية التفضيلية (Marx, 2019).

ويحدِّد اتفاق التجارة الحرة شروط التجارة، من حيث التعريفات واللوائح المتعلقة بالتجارة وغيرها من المسائل، بين طرفين أو أكثر. وهناك اليوم المئات من اتفاقات التجارة الحرة السارية. وقد تطوَّر محتوى اتفاقات التجارة الحرة على مدى العقدين الماضيين، إذ أصبحت تتضمن على نحو متزايد أحكاماً غير تجارية تتصل على سبيل المثال بالتنمية المستدامة أو بالحماية الاجتماعية وحماية البيئة. وتُظهِر قاعدة البيانات الجديدة بشأن التجارة والبيئة – قاعدة البيانات TREND – أنَّ عدد الإشارات إلى حماية البيئة (في الأحكام أو البنود أو القواعد) في اتفاقات التجارة الحرة أخذ يتزايد في سبعينيات القرن العشرين، مع تسجيل زيادة كبيرة في تسعينيات القرن العشرين (Morin et al., 2018). كما تتضمن اتفاقيات التجارة الحرة على نحو متزايد إشارات إلى معايير الاستدامة الطوعية. ويشير التقرير الرئيسي الرابع لمنتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة إلى أنَّ ما لا يقل عن 19 من اتفاقات التجارة الحرة تشير إلى معايير الاستدامة الطوعية على سبيل الترويج لتشجيع تبادل المعلومات والتعاون على تنفيذ هذه المعايير ومتابعتها (منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، 2020). وفي حالات استثنائية، قد تظهر معايير الاستدامة الطوعية على نحو أكثر بروزاً في أحد اتفاقات التجارة الحرة. فعلى سبيل المثال، في اتفاق التجارة الحرة الجديد بين منطقة التجارة الحرة الأوروبية وإندونيسيا، تطبَّق على منتجات زيت النخيل المعتمدة من معايير الاستدامة الطوعية تعريفات – أو ضرائب – أقل مما هو مطبَّق على منتجات زيت النخيل غير المعتمدة من أجل تعزيز الإنتاج المستدام لزيت النخيل.

ويمكن أيضاً دمج معايير الاستدامة الطوعية في أنظمة الأفضليات المعمَّمة. ومخطط نظام الأفضليات المعمَّم هو ترتيب تجاري تفضيلي يمنح البلد بموجبه السلع التي يكون منشؤها البلدان النامية معاملة تفضيلية في الوصول إلى الأسواق من جانب واحد وغير متبادل. وتتَّخذ الأفضليات شكل تعليق جزئي أو كلي للتعريفات المطبَّقة على الواردات لفائدة المستفيدين. ويحدَّد البلد المستفيد استناداً إلى مستوى التنمية الاقتصادية فيه. وفي بعض الحالات، تُمنح أفضليات إضافية إذا امتثل بلد ما لمجموعة إضافية من المتطلبات المتعلقة بالتنمية المستدامة، مثل التصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتنفيذها. ويهدف كل من معايير الاستدامة الطوعية ومخططات نظام الأفضليات المعمَّم، في جملة أهدافهما، إلى تعزيز التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة. فعلى سبيل المثال، يمكن، بموجب ترتيب الحوافز الخاص للتنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة الصادر عن الاتحاد الأوروبي (نظام الأفضليات المعمَّم المعزَّز)، أن يستفيد البلد الذي يلتزم بالتصديق على 27 اتفاقية دولية تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمال وحماية البيئة والحوكمة الرشيدة وتنفيذها من أفضليات تعريفية إضافية. ونتيجة لذلك، استكشف بعض المؤلفين إمكانية دمج معايير الاستدامة الطوعية في نظام الأفضليات المعمَّم الخاص بالاتحاد الأوروبي، من حيث إنَّ هذه المعايير قد تسهم في تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة على نحو أفضل (Marx, 2019). ومن الحجج الرئيسية التي تؤيِّد عملية الدمج هذه أنها تتيح اتباع نهج أكثر تمايزاً لتعزيز الامتثال لمتطلبات التنمية المستدامة، بالنظر إلى أنها ستوفِّر حوافز مباشرة لفرادى الجهات الفاعلة الاقتصادية بدلاً من البلدان (أو تفرض عليها عقوبات).

جيم- الشراء العام المستدام

يمكن أن تنخرط الحكومات أيضاً في معايير الاستدامة الطوعية من خلال سياسات الشراء أو المشتريات الحكومية الخاصة بها. وتقدِّر منظمة التجارة العالمية أنَّ المشتريات الحكومية تمثِّل ما يصل إلى 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأحد الاقتصادات، مما يجعل الحكومات مستهلكاً ضخماً. وبالنظر إلى حجم المشتريات الحكومية، تنطوي القوة الشرائية للحكومات على إمكانات كبيرة لدفع الأسواق إلى اعتماد معايير استدامة أعلى. وفي هذا الصدد، تشير مجموعة متزايدة من الأدلة (Martin–Ortega and O'Brien, 2019; UNFSS, 2020) إلى أنَّ السلطات العامة في جميع أنحاء العالم تعتمد على نحو متزايد سياسات للشراء العام المستدام. وتشير تلك الأدلة إلى سياسات المشتريات الحكومية المراعية للاعتبارات الاجتماعية والبيئية مثل مطالبة السلطات العامة، على سبيل المثال، بأن تكون مشترياتها من المنتجات الخشبية مصنَّعة من أخشاب مقطوعة بصورة قانونية أو من الأخشاب المستدامة، أو أن تفي المباني العامة بالمعايير الإيكولوجية، أو أن تصنع ملابس موظفي القطاع العام في بيئة عمل صحية خالية من عمل الأطفال، أو أن يكون البن الذي تقدِّمه الهيئات العامة منتجاً في ظل ظروف عادلة. ومن ثم فإنَّ الشراء العام المستدام سبيل من سبل ضمان مساهمة العقود العامة في أهداف الحكومات الأوسع في مجال السياسة البيئية والاجتماعية. وتؤدِّي معايير الاستدامة الطوعية دوراً محدَّداً –ومتزايد الأهمية– من حيث إنها غالباً ما تسهم في تفعيل ممارسات الشراء العام المستدام (منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، 2020). على أنَّ وضع سياسات للشراء العام المستدام لا يعني اعترافاً مباشراً أو تلقائيّاً من جانب الحكومات بمعايير الاستدامة الطوعية (Marx, 2019). وفي معظم الأطر القانونية للمشتريات الحكومية، يمنع مبدأ المساواة في المعاملة وعدم التمييز السلطات المتعاقدة من الإشارة إلى أي منظمة بعينها من المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية أو إلى أي علامة محدَّدة في المناقصات الخاصة بالمشتريات الحكومية. بيد أنه تجوز الإشارة إلى معايير الاستدامة الطوعية بصورة غير مباشرة في الشراء العام المستدام من خلال تضمين المناقصات العمومية معايير استدامة مماثلة للمعايير التي وضعتها منظمة معيَّنة من المنظمات التي تدير معايير الاستدامة الطوعية، أو بالإشارة، مثلاً في أدلة الشراء، إلى عدد من معايير الاستدامة الطوعية المحدَّدة باعتبارها شكلاً من أشكال إثبات الامتثال للمعايير المنصوص عليها في المناقصات. ونتيجة لذلك، يمكن أن تكون معايير الاستدامة الطوعية في ممارسات الاشتراء اليومية بمثابة مؤشرات على الأداء الاجتماعي والبيئي، ويمكن اتخاذها وسيلةً ملائمة لتقييم مؤهلات مقدِّم العرض.

دال- لوائح العناية الواجبة

يمكن أن تؤدِّي معايير الاستدامة الطوعية دوراً أيضاً في مجال رابع من مجالات السياسة العامة، هو ما يسمى بلوائح العناية الواجبة، وأكثر تحديداً التشريعات الخاصة بالعناية الواجبة بحقوق الإنسان. وقد وُضع مفهوم العناية الواجبة بحقوق الإنسان

في الأصل في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان باعتباره وسيلة لضمان وفاء الشركات بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان. وهو يشير إلى الخطوات الإيجابية التي يتعين على الشركات اتخاذها، من خلال سياساتها وعملياتها، لتحديد الآثار السلبية على حقوق الإنسان التي قد تسبِّبها أو تساهم فيها من خلال أنشطتها والحيلولة دون حدوثها والتخفيف من حدَّتها وتوضيح كيفية معالجتها، أو التي قد تكون مرتبطة بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها من خلال علاقاتها التجارية. وقد أُدرجت فكرة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وكذلك العناية الواجبة بالبيئة، في العديد من الصكوك الدولية الأخرى مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات، التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفضلاً عن ذلك، شرع عدد متزايد من البلدان، على مدى العقد الماضي، في اعتماد تدابير تشريعية تتطلب من الشركات الإبلاغ عن الخطوات التي تتخذها لمعالجة بعض قضايا حقوق الإنسان، من أجل حث الشركات على اعتماد عمليات العناية الواجبة. ومن الأمثلة على ذلك القانون المتعلق بالرق المعاصر في المملكة المتحدة، والقانون المتعلق بالعناية الواجبة في مجال عمل الأطفال في هولندا، وقانون واجب التحلي باليقظة الفرنسي. وعلى الصعيد الأوروبي، اعتُمدت صكوك مختلفة تعرض بعض الالتزامات في مجال العناية الواجبة بحقوق الإنسان، واقترح الاتحاد الأوروبي مؤخراً مشروع توجيه بشأن العناية الواجبة للاستدامة على مستوى الشركات (Bright et al., 2020).

ومن أجل الامتثال لخطوات مختلفة من العناية الواجبة، يقوم العديد من الشركات بدمج معايير الاستدامة الطوعية في خطط العناية الواجبة وأنظمة الإدارة الخاصة بها، التي تتيح لها تحديد ومعالجة الآثار السلبية المحتملة على الاستدامة من خلال أنظمة الرصد وأنظمة الشكاوى. وتُستخدم معايير الاستدامة الطوعية، في العديد من أنظمة الإدارة هذه، في إدارة سلاسل القيمة، ويرِد الاعتراف بدورها في العديد من المستندات المرجعية المختلفة المتعلقة بالعناية الواجبة، التي تشير إلى أنَّ بعض الكيانات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية يمكن أن تقدِّم تأكيداً موثوقاً به مفاده أنَّ سلسلة الإمداد لا تسهم في حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وهكذا، يمكن أن توفِّر معايير الاستدامة الطوعية آلية إنفاذ تكميلية للَّوائح العامة، وقد يؤدي الاتجاه الجديد للوائح العناية الواجبة إلى زيادة وضع معايير الاستدامة الطوعية واعتمادها.

هاء- سياسات تشجيع الصادرات

تنخرط الحكومات أيضاً في معايير الاستدامة الطوعية لحفز التنمية الاقتصادية من خلال تدابير تروم تشجيع الصادرات، لا سيما إذا كان من شأنها أن تساعد في زيادة فرص الوصول إلى أسواق الصادرات. ولا تتوافر بيانات عن عدد وطبيعة التدابير التي تدمج معايير الاستدامة الطوعية في تشجيع الصادرات، بيْد أنَّ هناك عدة أمثلة لبلدان تسعى إلى الترويج لمنتجاتها التصديرية الرئيسية من خلال اعتماد معايير الاستدامة الطوعية. ويمكن الوقوف على مثال مثير للاهتمام لاستخدام معايير الاستدامة الطوعية في تشجيع الصادرات في الغابون التي تسعى إلى زيادة صادراتها من الأخشاب من خلال التصديق (منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، 2020). وتغطي الغابات نحو 90 في المائة من أراضي الغابون، ويشمل حوالي 60 في المائة من هذه المساحة 40 امتيازاً لاستغلال الغابات. ومع أنَّ مساهمة قطاع الغابات في الناتج المحلي الإجمالي للغابون قد انخفضت على مدى العقود القليلة الماضية، فإنَّ المنتجات الخشبية لا تزال تمثِّل حوالي 10 في المائة من صادرات البلد. وقد تزايد تنفيذ اللوائح الرامية إلى ضمان إدارة الغابات إدارةً مستدامة في السنوات الأخيرة لتحقيق هدف صريح يتمثل في تعزيز صادرات الأخشاب. ومن المهم للغاية في هذا الصدد أنَّ رئيس الغابون أعلن، في أيلول/سبتمبر 2018، أنَّ تصاريح الحراجة ستُسحب من جميع متعهدي الغابات غير المعتمدين من مجلس رعاية الغابات. وعلى إثر هذا الإعلان، وُقِّع اتفاق بين مجلس رعاية الغابات وحكومة الغابون يهدف إلى «تعزيز الإدارة المستدامة لغابات الغابون وتحسين نفاذ منتجات الغابون من الأخشاب المعتمدة من المجلس إلى الأسواق الدولية» (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 2021).

الاستنتاجات

تسلِّط أهداف التنمية المستدامة الضوء على الأبعاد العديدة للاستدامة، وتشدِّد على أهمية التجارة الدولية والسياسة التجارية في تحقيق هذه الأهداف. فالتجارة الدولية تعود على الناس وعلى البلدان بالعديد من المنافع، بيْد أنها قد تطرح أيضاً تحديات جمة. وقد ناقش هذا التقرير أهمية معايير الاستدامة الطوعية باعتبارها أداة تسهم في جعل التجارة أكثر استدامة. وإلى جانب شرح معايير الاستدامة الطوعية، ومناقشة إنجازاتها والتحديات التي تواجهها، بيَّن التقرير أوجُه ارتباطها بسائر أدوات السياسات العامة. ويعرض كل فصل من فصول التقرير خلاصات رئيسية.

وناقشت المقدِّمة أهمية التجارة الدولية وطابعها المتغير، لا سيما في ظل الحضور المتزايد لسلاسل القيمة العالمية. وبيَّنت كيف يمكن لمعايير الاستدامة الطوعية أن تسعى إلى جعل التجارة الدولية أكثر استدامة، وبحثت آثارها على البلدان النامية. وناقشت كيف تتيح هذه المعايير فرصاً ولكنها تطرح أيضاً تحديات للبلدان النامية. وسيكون للتصدي لهذه التحديات، إلى حد ما، أثر على قدرة البلدان النامية على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وفي الاقتصاد العالمي.

واستُهلَّ الفصل الأول بتقديم وصف لمعايير الاستدامة الطوعية، وكيف ظهرت وتطورت. وبيَّن أنَّ معايير الاستدامة الطوعية نمت نموّاً كبيراً باعتبارها أداة من أدوات الحوكمة العابرة للحدود الوطنية فيما يتعلق بعدد هذه المعايير، وعدد القطاعات والسلع الأساسية التي تطبَّق فيها، وحصة بعض السلع الأساسية الرئيسية الحاصلة على شهادة الاعتماد في إجمالي الإنتاج العالمي لتلك السلع الأساسية. وقد باتت بعض معايير الاستدامة الطوعية شائعة خلال العقد الماضي، وهي أداة من أدوات الحوكمة تُستخدم بانتظام في سلاسل القيمة العالمية، ولا سيما في قطاعي الزراعة والحراجة.

أما الفصل الثاني فتوسَّع في تناول كيفية عمل معايير الاستدامة الطوعية لتحقيق أهداف الاستدامة. إذ بيَّن بالتفصيل كيفية عمل معايير الاستدامة الطوعية وشتى الجهات الفاعلة المشاركة في عملية التصديق. وأوضح الفصل كيفية تقييم الامتثال لمعايير الاستدامة من خلال إجراءات وعمليات مختلفة، وأنَّ طرائق عمل المنظمات التي تتولى إدارة معايير الاستدامة الطوعية قد تكون متباينة. ومع ذلك، يشير الفصل إلى أنَّ الشواغل التي أثيرت مبكِّراً بشأن معايير الاستدامة الطوعية باعتبارها أدوات للتمويه الأخضر غيرُ وجيهة بالنسبة لبعض المنظمات ذات قدم راسخة في إصدار هذه المعايير وإدارتها. غير أنَّ الشكوك حول موثوقيتها لا تزال قائمة بالنظر إلى عددها وتنوعها. ويمكن تبديد هذه الشواغل عن طريق الاعتراف الدولي بمعايير استدامة طوعية موثوقة.

واستعرض الفصل الثالث الأدبيات والأدلة الحالية بشأن فعالية معايير الاستدامة الطوعية. وتناول الفصل فعاليتها من بُعدين، ركَّز أحدهما على استخدام معايير الاستدامة الطوعية أو اعتمادها. أما البعد الثاني فركَّز على آثار معايير الاستدامة الطوعية على أرض الواقع، مع تسليط الضوء بوجه خاص على آثارها على الاستدامة الاجتماعية والبيئية. ويتزايد استخدام معايير الاستدامة الطوعية، غير أنَّ أقل البلدان نموّاً تجد صعوبة في النفاذ إلى أسواق الإنتاج المستدام. وقدَّم الفصل أيضاً أدلة على أنَّ معايير الاستدامة الطوعية تفرز آثاراً إيجابية على الاستدامة، لكنه أشار إلى أنَّ هذه الآثار ترتبط إلى حد بعيد بطبيعة كل سياق على حدة. وإلى جانب ذلك، هناك مجال للتحسين، وتوجد تفاوتات محتملة بين الآثار البيئية والاجتماعية. وسُلِّط الضوء أيضاً على ضرورة فهم الآليات التي تفرز آثاراً مختلفة فهماً أفضل.

وتناول الفصل الرابع استخدام مختلف أدوات السياسة العامة المتصلة بالتجارة لمعايير الاستدامة الطوعية. وبيَّن كيف أُدمجت معايير الاستدامة الطوعية أو يمكن إدماجها في السياسة العامة باعتبارها أدوات تكميلية في إدارة التجارة العالمية. وهذا الإدماج يتَّخذ أشكالاً مختلفة، ومن المتوقع أن تزداد وتيرته في المستقبل، إذ يجري إطلاق عدة مبادرات جديدة في جميع أنحاء العالم من أجل ضمان الإدارة المستدامة لسلاسل القيمة العالمية.

وتتيح معايير الاستدامة الطوعية إمكانية الإدارة عبر الوطنية لسلاسل القيمة العالمية والتجارة من أجل تعزيز التنمية المستدامة. ولكن هناك أيضاً تحديات، وخاصة بالنسبة للمنتجين في البلدان النامية. وقد سلَّط هذا التقرير الضوء على بعض التحديات المتعلقة بالقدرة المالية والتقنية على الامتثال للمعايير وبتحسين فهم دور معايير الاستدامة الطوعية في إدارة سلاسل القيمة العالمية. والتصدي لهذه التحديات مسؤولية جماعية. ويمكن للعديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات الدولية، أن تضطلع بدور استباقي في التصدي لهذه التحديات من خلال توفير الدعم التقني والمالي لاعتماد معايير الاستدامة الطوعية وبناء القدرات للامتثال لمعايير الاستدامة.

المراجع

Auld G (2014). *Constructing Private Governance: The Rise and Evolution of Forest, Coffee, and Fisheries Certification*. Yale University Press. New Haven, CT.

Auld G, Bernstein S and Cashore B (2008a). The new corporate social responsibility. *Annual Review of Environment and Resources*. 33: 413–435.

Auld G, Gulbrandsen LH and McDermott CL (2008b). Certification schemes and the impacts on forests and forestry. *Annual Review of Environment and Resources*. 33: 187–211.

Auld G and Gulbrandsen LH (2010). Transparency in nonstate certification: Consequences for accountability and legitimacy. *Global Environmental Politics*. 10: 97–119.

Auld G, Renckens S and Cashore B (2015). Transnational private governance between the logics of empowerment and control. *Regulation & Governance*. 9: 108–124.

Auld G and Renckens S (2021). Private sustainability governance, the Global South and COVID-19: Are changes to audit policies in light of the pandemic exacerbating existing inequalities?. *World Development*. 139, 105314.

Bartley T (2003). Certifying forests and factories: States, social movements, and the rise of private regulation in the apparel and forest products fields. *Politics & Society*. 31(3): 433–464.

Bartley T (2010). Transnational private regulation in practice: The limits of forest and labor standards certification in Indonesia. *Business and Politics*. 12(3): 1–34.

Bartley T (2011). Certification as a mode of social regulation. In: Levi-Faur D, ed. *Handbook on the Politics of Regulation*. The Hebrew University of Jerusalem. 441–4562.

Bartley T, Koos S, Samel H, Setrini G and Summers N (2015). *Looking Behind the Label: Global Industries and the Conscientious Consumer*. Indiana University Press. Bloomington, IN.

Beisheim M and Dingwerth K (2008). Procedural legitimacy and private transnational governance: Are the good ones doing better? SFB-Governance Working Paper Series No. 14. DFG Research Centre. Berlin.

Bennett EA (2017). Who governs socially-oriented voluntary sustainability standards? Not the producers of certified products. *World Development*. 91: 53–69.

Bennett EA (2018). Voluntary sustainability standards: A squandered opportunity to improve workers' wages. *Sustainable Development*. 26(1): 65–82.

Bernstein S and Cashore B (2007). Can non-state global governance be legitimate? An analytical framework. *Regulation & Governance*. 1(4): 347–371.

Bissinger K, Brandi C, Cabrera de Leicht S, Fiorini M, Schleifer P, Fernandez de Cordoba S and Elamin N (2020). *Linking Voluntary Standards to Sustainable Development Goals*. International Trade Centre. Geneva.

Bradford A (2020). *The Brussels Effect. How the European Union Rules the World*. Oxford University Press. Oxford.

Bright C, Marx A, Pineau N and Wouters J (2020). Toward a corporate duty for lead companies to respect human rights in their global value chains? *Business and Politics*. 22(4): 667–697.

Carlson KM, Heilmayr R, Gibbs HK, Noojipady P, Burns DN, Morton DC, Walker NF, Paoli G and Kremen C (2018). Effect of oil palm sustainability certification on deforestation and fire in Indonesia. *Proceedings of the National Academy of Sciences*. 115(1): 121–126.

Cashore B (2002). Legitimacy and the privatization of environmental governance: How non-state market-driven (nsmd) governance systems gain rule-making authority. *Governance*. 15: 503–529.

Collins B, Evans A, Hung M and Katzenstein S (2017). *The New Regulators? Assessing the Landscape of Multi-Stakeholder Initiatives*. MSI Integrity and Kenan Institute for Ethics, Duke University. Durham, NC.

Deere Birkbeck C (2021). Greening international trade: Pathways forward. Global Governance Centre and the Forum on Trade, Environment & the SDGs (TESS). Geneva.

DeFries RS, Fanzo J, Mondal P, Remans R and Wood SA (2017). Is voluntary certification of tropical agricultural commodities achieving sustainability goals for small-scale producers? A review of the evidence. *Environmental Research Letters*. 12(3), 033001.

Depoorter C and Marx A (2022). Seeing the Trees for the Forest: Adoption Dynamics of the Forest Stewardship Council. *Applied Economic Perspectives and Policy*. 44, 4: 1788–1806.

Depoorter C, Marx A, Otteburn K (2021). *Multistakeholder Governance*. GLOBE Report. GLOBE EU Horizon 2020 Framework Programme. Barcelona.

Dingwerth K (2007). *The New Transnationalism: Transnational Governance and Democratic Legitimacy*. Palgrave MacMillan: Basingstoke.

Ecolabel Index (2022) Ecolabel Index. Available at: https://www.ecolabelindex.com/.

Elamin NEA and Fernandez de Cordoba S (2020). The trade impact of voluntary sustainability standards: A review of empirical evidence: UNCTAD Research Paper No. 50. Geneva.

Estrella A, Navichoc D, Kilian B and Dietz T (2022). Impact pathways of voluntary sustainability standards on smallholder coffee producers in Honduras: Price premiums, farm productivity, production costs, access to credit. *World Development Perspectives*, 27, 100435.

Evidensia. Approach and Methodology (2019). Available at https://www.evidensia.eco/about-evidensia/approach-methodology/. https://doi.org/10.1787/9789264055698-4-en.

Evidensia. 2022. Available at: https://www.evidensia.eco/.

European Commission (2020). Public Procurement. Available at https://ec.europa.eu/growth/single-market/public-procurement_en.

European Commission (2022). Consumer Policy – Strengthening the Role of Consumers in the Green Transition. Available at https://ec.europa.eu/info/law/better-regulation/have-your-say/initiatives/12467-Consumer-policy-strengthening-the-role-of-consumers-in-the-green-transition_en.

European Court of Auditors (2016). Special Report: The EU system for the certification of sustainable biofuels. Available at https://www.eca.europa.eu/Lists/ECADocuments/SR16_18/SR_BIOFUELS_EN.pdf.

Faggi AM, Zuleta GA, Homberg M (2014). Motivations for implementing voluntary environmental actions in Argentine forest companies. *Land Use Policy*. 41: 541–549.

Fairtrade (2019). Fairtrade Annual Report 2018–2019. Available at https://files.fairtrade.net/publications/2018-19_FI_AnnualReport.pdf.

Fiorini M, Hoekman B, Jansen M, Schleifer P, Solleder O, Taimasova R and Wozniak J (2019). Institutional design of voluntary sustainability standards systems: Evidence from a new database. D*evelopment Policy Review.* 37: 193–212.

Fransen L (2011) Why do private governance organizations not converge? A political-institutional analysis of transnational labor standards regulation. *Governance*. 24: 359–387.

Galati A, Gianguzzi G, Tinervia S, Crescimanno M and La Mela Veca DS (2017). Motivations, adoption and impact of voluntary environmental certification in the Italian forest based industry: The case of the FSC Standard. *Forest Policy and Economics*. 83: 169–176.

Garrett R and Pfaff A (2019). When and why supply-chain sustainability initiatives "work": Linking initiatives' effectiveness to their characteristics and contexts. Meridian Institute. Washington, DC.

Gereffi G, Garcia-Johnson R and Sasser E (2001). The NGO-industrial complex. *Foreign Policy*, 125: 56–65.

Grabs J (2020). *Selling Sustainability Short? The Private Governance of Labor and the Environment in the Coffee Sector*. Cambridge University Press. Cambridge.

Grabs J, Auld G and Cashore B (2020). Private regulation, public policy, and the perils of adverse ontological selection. *Regulation & Governance*. 15: 1183–1208. See https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/rego.12354.

Grassnick N and Brümmer B (2021). Do voluntary sustainability standards 'ncrease countries' access to cocoa export markets? GlobalFood Discussion Papers No. 150. Leibniz Information Centre for Economics, ZBW, Kiel.

Guan Z and Ip Ping Sheong JKF (2019). The restricting effects of forest certification on the international trade of wood products. *Journal of Sustainable Forestry*. 38(8): 809–826.

Gulbrandsen LH (2004). Overlapping public and private governance: Can forest certification fill the gaps in the global forest regime? Global Environmental Politics. 4(2): 75–99.

Gulbrandsen LH (2008). Accountability arrangements in non-state standards organizations: Instrumental design and imitation. *Organization*. 15: 563–583.

Haggar J, Asigbaase M, Bonilla G, Pico J and Quilo A (2015). Tree diversity on sustainably certified and conventional coffee farms in Central America. *Biodiversity and Conservation*. 24(5): 1175-1194.

Hainmueller J, Hiscox M J and Sequeira S (2015). Consumer demand for fair trade: Evidence from a multistore field experiment. *Review of Economics and Statistics*. 97(2): 242–256.

Hoekman B (2014). Supply chains, mega-regionals and multilateralism: A road map for the WTO. Robert Schuman Centre for Advanced Studies. Research Paper No. RSCAS, 27. Fiesole FI, Italy.

Holvoet B and Muys B (2004). Sustainable forest management worldwide: A comparative assessment of standards. *International Forestry Review*. 6: 99–122.

Ingenbleek P and Reinders MJ (2013). The development of a market for sustainable coffee in the Netherlands: Rethinking the contribution of fair trade. *Journal of Business Ethics*. 113(3): 461–474.

Irwin DA (2020). *Free Trade Under Fire*. Princeton University Press. Princeton, NJ.

ISEAL Alliance (2016). Chain of custody models and definitions. ISEAL Alliance. London.

ITC (2019). *The European Union market for sustainable products: The retail perspective on sourcing policies and consumer demand*. Geneva.

ITC (2021). *The State of Sustainable Markets 2021: Statistics and Emerging Trends*. Geneva

ITC (2022). ITC Standards Map App. Available at https://standardsmap.org/en/identify.

Korea Forest Service (2017). Act on the Sustainable Use of Timbers. Available at: https://www.documents.clientearth.org/wp-content/uploads/library/2017-09-22-korean-act-on-the-sustainability-of-woodext-en.pdf.

Korea Forest Service (2018). Detailed standards for determining the legality of imported timber and timber products. Available at: https://www.forest.go.kr/images/data/down/Detailed%20Standards%20for%20Determining%20the%20Legality%20of%20Imported%20Timber%20and%20Timber%20Products.pdf.

LeBaron G, Lister J and Dauvergne P (2017). Governing global supply chain sustainability through the ethical audit regime. *Globalizations*. 14(6): 958–975.

Levy D, Reinecke J and Manning S (2016). The political dynamics of sustainable coffee: Contested value regimes and the transformation of sustainability. *Journal of Management Studies*. 53(3): 364–401.

Locke R M (2013). *The Promise and Limits of Private Power: Promoting Labor Standards in a Global Economy*. Cambridge Studies in Comparative Politics, Cambridge University Press. Cambridge and New York, NY.

Loconto A and Dankers C (2014). Impact of international voluntary standards on smallholder market participation in developing countries: A review of the literature. Food and Agriculture Organization of the United Nations. Rome.

Martin-Ortega O and O'Brien CM, eds. (2019). *Public Procurement and Human Rights*. Edward Elgar Publishing. Cheltenham.

Marx A (2008). Limits to non-state market regulation: A qualitative comparative analysis of the international sport footwear industry and the Fair Labor Association. *Regulation & Governance*. 2(2): 253–273.

Marx A (2013). Varieties of legitimacy: A configurational institutional design analysis of eco-labels. *Innovation: European Journal of Social Science Research*. 26: 268–287. See https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13511610.2013.771892.

Marx A (2014). Legitimacy, institutional design, and dispute settlement: The case of eco-certification systems. *Globalizations*. 11: 401–416.

Marx A (2017). The public-private distinction in global governance: How relevant is it in the case of voluntary sustainability standards? *Chinese Journal of Global Governance*. 3: 1–26. See https://brill.com/view/journals/cjgg/3/1/article-p1_1.xml?language=en.

Marx A (2019.) Public procurement and human rights: Current role and potential of voluntary sustainability standards. pp. 132-149 In: Martin-Ortega O and O'Brien CM, eds. *Public Procurement and Human Rights*. Edward Elgar Publishing. Cheltenham:

Marx A and Cuypers D (2010). Forest certification as a global environmental governance tool: What is the macro-effectiveness of the Forest Stewardship Council? *Regulation & Governance*. 4(4): 408–434.

Marx A and Wouters J (2015a). Competition and cooperation in the market of voluntary sustainability standards. In: Delimatsis P, ed. *The Law, Economics and Politics of International Standardisation*. Cambridge University Press. Cambridge: 215–241.

Marx A and Wouters J (2015b). Redesigning enforcement in private labour regulation: Will it work? International Labour Review. 155: 435–459.

Marx A and Wouters J (2018). Explaining new models of global voluntary reg rganizationalcan organisational studies contribute? *Global Policy*. 9(1): 121–128.

Marx A and Depoorter C (2021). Achieving the Global 2030 Agenda: What role for voluntary sustainability standards? In: von Schnurbein G, ed. *Transitioning to Strong Partnerships for the Sustainable Development Goals*. Multidisciplinary Digital Publishing Institute (MDPI). Basel: 95–110.

Marx A, Depoorter C and Vanhaecht R (2021). Voluntary sustainability standards: State of the art and future research. *Standards*. 2(1): 14–31.

Marx A and Depoorter C (2022). Voluntary Sustainability Standards. In: Delimatsis P and Reins L, eds. *Encyclopedia of Trade and Environmental Law*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 704-714.

Meemken E M (2020). Do smallholder farmers benefit from sustainability standards? A systematic review and meta-analysis. *Global Food Security*. 26, 100373.

Meier C, Sampson G, Larrea C, Schlatter B, Voora V, Dang D, Bermudez S, Wozniak J and Willer H (2020). *The State of Sustainable Markets 2020: Statistics and Emerging Trends*. International Trade Centre. Geneva.

Morin JF, Dür A and Lechner L (2018). Mapping the trade and environment nexus: Insights from a new data set. *Global Environmental Politics*. 18(1): 122–139.

MSI Integrity (2020). *Not Fit-for-Purpose: The Grand Experiment of Multi-Stakeholder Initiatives in Corporate Accountability, Human Rights and Global Governance*. See https://www.msi-integrity.org/wp-content/uploads/2020/07/MSI_Not_Fit_For_Purpose_FORWEBSITE.FINAL_.pdf.

OECD (2020). Trade policy implications of global value chains. Paris. Available at https://www.oecd.org/trade/topics/ global-value-ch'ins-and-trade/.

O'Rourke D (2012). *Shopping for Good*. MIT Press. Cambridge, MA.

Oya C, Schaefer F and Skalidou D (2018). The effectiveness of agricultural certification in developing countries: A systematic review. *World Development*. 112: 282–312.

Ponte S (2019). *Business, Power and Sustainability in a World of Global Value Chains*. Bloomsbury Publishing. London.

Power M (1997). *The Audit Society: Rituals of Verification*. Oxford University Press. Oxford.

Rickenbach M and Overdevest C (2006) More than markets: Assessing Forest Stewardship Council (FSC) certification as a policy tool. *Journal of Forestry*. 104: 143–147.

Sabel C, O'Rourke D and Fung A (2000). Ratcheting labor standards: Regulation for continuous improvement in the global workplace. Columbia Law and Economic Working Paper No. 185. Columbia Law School, New York, NY.

Scharpf FW (1999). *Governing in Europe: Effective and Democratic?* Oxford University Press. Oxford.

Schleifer P, Fiorini M and Fransen L (2019). Missing the bigger picture: A population-level analysis of transnational private governance organizations active in the Global South. *Ecological Economics*. 164 106362

Strathern M (2000). *Audit Cultures*. Routledge. London.

Takahashi T (2001). Why firms participate in environmental voluntary initiatives: Case studies in Japan and Canada (PhD. thesis). University of British Columbia, Vancouver, BC.

Takahashi R and Todo Y (2013). The impact of a shade coffee certification program on forest conservation: A case study from a wild coffee forest in Ethiopia. *Journal of Environmental Management*, 130: 48–54.

Takahashi R and Todo Y (2014). The impact of a shade coffee certification program on forest conservation using remote sensing and household data. *Environmental Impact Assessment Review*. 44: 76–81.

Taufique KM, Vocino A and Polonsky MJ (2017). The influence of eco-label knowledge and trust on pro-environmental consumer behaviour in an emerging market. *Journal of Strategic Marketing*. 7: 511–529.

Tayleur C, Balmford A, Buchanan GM, Butchart SHM, Ducharme H, Green RE, Milder JC, Sanderson FJ, Thomas DHL, Vickery J and Phalan B (2017). Global coverage of agricultural sustainability standards, and their role in conserving biodiversity. *Conservation Letters*. 10: 610–618.

Thøgersen J, Haugaard P and Olesen A (2017). Consumer responses to ecolabels. *European Journal of Marketing*. 44(11/12): 1787–1810.

Traldi R (2021). Progress and pitfalls: A systematic review of the evidence for agricultural sustainability standards. *Ecological Indicators*. 125, 107490.

UNFCCC (2021). Gabon's Proposed Modified National REDD+ Forest Reference Level – Conseil National Climat, Gabonese Republic. Available at https://redd.unfccc.int/files/gabon_frl_modified_oct2021_clean_final.pdf.

UNCTAD (2013). Non-tariff measures to trade: Economic and policy issues for developing countries. Available at https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab20121_en.pdf.

UNCTAD (2019). *Trade Policies and Their Impact on Inequalities* (United Nations publication. Sales No. E.19.II.D.21. Geneva). Available at https://unctad.org/system/files/official-document/tdb66_d4_en.pdf.

UNCTAD (2021a). *Better Trade for Sustainable Development: The Role of Voluntary Sustainability Standards*. Available at https://unctad.org/meeting/better-trade-sustainable-development-role-voluntary-sustainabilitystandards-vss.

UNCTAD (2021b). *The Bridgetown Convenant: From Inequality and Vulnerability to Prosperity for All*. Available at https://unctad.org/system/files/official-document/td541add2_en.pdf.

UNCTAD (2022). *NTMs from A to Z*. (United Nations publication eISBN: 978-92-1-001189-1).

UNCTAD (2022). *Global Trade Update*. Available at https://unctad.org/webflyer/global-trade-update-february-2022. Geneva.

UNFSS (2013). *Voluntary Sustainability Standards. Today's Landscape of Issues and Initiatives to Achieve Public Policy Objectives*. United Nations Forum on Sustainability Standards. Part 1: Issues, and Part 2: Initiatives. Available at https://unfss.org/wp-content/uploads/2012/05/unfss-report-issues-1_draft_lores.pdf; https://unfss.org/wp-content/uploads/2012/05/unfss-report-initiatives-2_draft_lores.pdf.

UNFSS (2016). *Meeting Sustainability Goals: Voluntary Sustainability Standards and the Role of the Government*. 2nd Flagship Report. Geneva.

UNFSS (2020). *Scaling up Voluntary Sustainability Standards Through Sustainable Public Procurement and Trade Policy*. Geneva.

UNFSS (2022). *Voluntary Sustainability Standards, Sustainability Agenda and Developing Countries: Opportunities and Challenges*. Geneva.

Van der Ven H (2019). *Beyond Greenwash: Explaining Credibility in Transnational Eco-Labeling*. Oxford University Press. Oxford

Vogel A (2005). *The Market for Virtue: The Potential and Limits of Corporate Social Responsibility*. Brookings Institution Press. Washington, DC.

WTO (2018). *Mainstreaming Trade to Attain the Sustainable Development Goals*. Geneva. Available at https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/sdg_e.pdf.

WTO (2022). MC12 outcome document. Available at https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/WT/MIN22/24.pdf&Open=True.

WWF (2017). SDGs Mean Business: How Credible Standards Can Help Companies Deliver the 2030 Agenda. WWF-ISEAL joint report. Gland, Switzerland. Available at https://sustainablefdi.org/index.php/resourcecenter/pin/564.

unctad.org/tab

Photo credit: Cover © elenabsl - Adobe Stock

Printed at United Nations, Geneva – 2228677 **(A)** – August 2023 – 61 – **UNCTAD/DITC/TAB/2022/8**